



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## السياسة الجزائرية تجاه ظاهرة الاجانب

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر  
ميدان العلوم السياسية  
التخصص: سياسة عامة

إشراف:

هشام لووشي

إعداد الطلبة:

■ هاني امير

■ دعمش إبراهيم

السنة الجامعية: 2022/2021





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



## السياسة الجزائرية تجاه ظاهرة الاجانب

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر  
ميدان العلوم السياسية  
التخصص: سياسة عامة

إشراف:

هشام لووشي

إعداد الطلبة:

■ هاني امير

■ دعمش إبراهيم

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# السراء

إلى من أحمل اسمه، إلى سندي ومصدر قوتي، إلى من أمسك بيدي مند صغري  
وعلمني مواجهة الحياة بحلوها ومرها، أبي الغالي.

إلى ينبوع المحبة والعطاء، إلى رمز الحنان وبلسم الشفاء، إلى أغلى وأصدق  
الأحباء، أمي الحبيبة.

إلى رموز العزة والشموخ والفخر والإباء، إلى من هم سندي وقوتي في السراء  
والضراء اخوتي

إلى من كانت لهم بصمة خاصة وجميلة في حياتي وتركوا عطر الوفاء ...  
أصدقائي

إلى كل من سقط من قلبي سهوا أهديه هذا العمل.

امير - ابراهيم

# شكر وعرفان

الحمد لله على توفيقه وإحسانه، الحمد لله على فضله وإنعامه، الحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده. والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلقه، وخاتم أنبيائه ورسله، وعلى آله وصحبه، ومن أقتفى لأثرهم. أمّا بعد، فعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

الآن وبعد أن ختمنا مذكرتنا. لا يسعنا إلا أن نشكر الله تعالى على حسن توفيقه لنا، فالحمد والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وإذا كان التوفيق من الله تعالى، فإن تحقيقه لن يأتي إلا بما سخره لنا من أسباب والتي وجدناها في شخص استاذنا المحترم "هشام لويشي" الذي تشرفنا بالعمل والبحث وفقا لتوجيهاته.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين ونتقدم بالشكر إلى جميع القائمين على جامعة الشهيد حمه لخضر بولاية الوادي التي فتحت لنا ذراعيها على مدار خمس سنوات.

كما لا ننسى طاقم مكتبة القدس بالوادي الذين سهروا على ابراز هذا العمل في احسن صورة

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بالدعاء في ظهر الغيب.

مقدمة

إن تطور المجتمع الدولي المتسارع وما نتج عنه من متطلبات الحياة الدولية في الوقت الراهن، وكذا التطور المتلاحق للعلاقات بين الدول وما تشهده من إنفتاح على بعضها البعض جعل من الضروري أن يكون لكل فرد في أية دولة مهما كانت مقداراً من حرية التنقل خارج حدود دولته، ولكن تواجد الشخص في دولة أخرى غير دولته الأصلية يجعل معاملته تختلف عن المعاملة التي يتلقاها في دولته، سواء بالنسبة للحقوق التي يتمتع بها أو ما يقع عليه من إلتزامات وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح الأجانب.

من المتعارف عليه تاريخياً أن الأجنبي في المجتمعات القديمة كان محروماً من التمتع بأي حقوق بإعتباره غريب، فنجد المصريون القدامى كانوا يحتقرون الأجانب ويكلفونهم أشق الأعمال وكذا الأمر نفسه بالنسبة لليونانيين فكانوا يطلقون على الأجانب إسم البرابرة ويعتبرونهم خدماً وعبداً لهم، ولكن بعد ذلك تطور وتدرج الأمر قليلاً نحو الأحسن وظهر ما يسمى بنظام الضيافة الذي أعطى للأجنبي معاملة حسنة.

وأيضاً الرومان فقد كانوا ينظرون إلى الأجانب نظرة ازدراء وأنهم أعداء ولا يطبقون عليهم القانون الروماني، ولكن الأمر لم يظل هكذا في إتساع الإمبراطورية الرومانية وكثرة توافد الأجانب إليها، عين لهم قاض خاص بهم للإشراف على شؤونهم، ومن أحكام هذا القاض نشأ ما يسمى قانون الشعوب الذي يطبق على الأجانب، فيحدد حقوقهم وينظم علاقاتهم فيما بينهم من جهة وعلاقاتهم مع الرومان من جهة أخرى.

وفي عصرنا الحديث تم تقسيم الاجنبي الى عدت اصناف كل على حسب طريقة دخوله الى تلك بلد فهناك المهاجر وهو ينقسم الى قسمين الشرعي والغير شرعي و اللاجئين والنازح و ابن السبيل.

ان تعامل الدول المختلفة لظاهرة الاجنبي تعتبر متباينة ، وهذا يعود الى تعريف كل دولة للأجنبي فبعضها تعطي تعريفا اسع والبعض الاخر تعريف ضيق، بما يتفق مع لمصالح الشخصية لتلك الدول ، مع ان هناك عدة عوامل تتحكم بهذه الظاهرة منها علاقة الدول مع بعضها ، ومن هذا فان وجود عدد الكبير من الاجانب ادى الى تبلور نظام خاص



للحماية من خلال امضاء الدول في بينها اتفاقيات سوى على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي وهدفه هو تفوير الحماية للأجانب وحفظ حقوقهم ونجد من بين الدول الجزائر التي تعمل على حماية الاجنبي وخاصة الافارقة داخل ترابها من خلال قوانين واتفاقيات من جهات رسمية وغير رسمية .

### اهمية الدراسة :

تكمن دراسة موضوع الاجانب حيث يعتبر مادة خصبة للباحثين وذلك بعد تزايد اعداد الاجانب وخاصة الافارقة في الجزائر وتزايد معاناتهم مما يحتم علينا طرق ناقوس الخطر من اجل تنظيم هذه الظاهرة وحمايتهم وحفظ حقوقهم وفهم مدى تأثيرها على المجتمع الجزائري ، كما ان هذه الدراسة تثري المكتبة المحلية بموضوع جديد يرتبط بواقع ظاهرة على المستوى الدولي والاقليمي والوطني يشجع الباحثين على دراسة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤية استشرافية في هذا المجال.

### اهداف الدراسة :

تتمثل اهداف دراسة موضوع السياسة الجزائرية اتجاه الاجانب في الجزائر في محاولة منا لإعطاء مفهوم لظاهرة الاجانب مع تحديد اسبابها وانواعها وتحديد السيورة التاريخية والمنظومة القانونية لتنظيم هذه الظاهرة ومحاولة منا لتقديم بحث اكايمي لإثراء الرصيد المعرفي في هذا المجال وتزويد مكتبتنا بمرجع اضافي جديد يضم السياسة الجزائرية اتجاه الاجانب .

### الدراسات السابقة :

#### 1-دراسة بعنوان: ترحيل الاجانب في التشريع الجزائري

تم فيه الى التطرق للوضعيات القانونية المرتبطة بالأجانب و من بينها الترحيل، تتطلب تفعيل المنظومة التشريعية لمتابعة هاته التغيرات الحاصلة والعابرة لحدود اقيم الدولة ووضع اليات قانونية لتنظيم تواجد الاجانب فوق اقليم الدولة بما يخدم مصالحها ويقيها من التبعات السلبية لتدفق الاجانب.

## 2-دراسة بعنوان : الهجرة غير المنتظمة من افريقيا الساحل والصحراء نحو الجزائر.

دراسة مقدمة من طرف قط سمير في ملتقى دولي بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة ،  
 فعاليات الملتقى حول الهجرة من افريقيا نحو الجزائر حيث قدم الاسباب المساعدة على  
 الهجرة بأرقام واحصائيات يشرح فيها اهم البلدان التي حدثت فيها الظاهرة مع تأثير  
 الظاهرة من الجوانب الامنية والاجتماعية منها وماذا يجب على الجزائر فعله لتفادي الهجرة  
 الأفريقية

## 3-دراسة بعنوان المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى

دراسة مقدمة من طرف بيوبية نبيل وهي عبارة عن مذكرة ماجستير تم التركيز فيها  
 على النظرة الامنية للجزائر اتجاه التحديات الامنية المهم في الدراسة هو جانب الهجرة  
 الغير شرعية وتأثيرها على الجزائر وكيفية ايجاد حلول للقضاء على الظاهرة في منطقة  
 الصحراء الكبرى .

## 4-دراسة بعنوان واقع الهجرة في الجزائر من منظور الامن الانساني

دراسة عبارة عن مذكرة ماجستير معدة من طرف ساعد رشيد تم تسليط الضوء  
 عل الهجرة من خلال التطرق الى الاطار النظري من تعريف الظاهرة واطارها التاريخي  
 والقانوني والاسباب المؤدية للهجرة مع تركيز على انعكاسات الظاهرة واليات محاربتها  
 من خلال ربطها بالامن الإنساني.

### اشكالية الدراسة

تتمحور المشكلة البحثية حول سياسة الجزائر اتجاه الاجانب مشكلة بحثية يمكن  
 الوقوف عند الاشكالية المرتبطة بها في التساؤل التالي:

### ماهي السياسة المعتمدة تجاه ظاهرة الأجانب ؟

وتبع لهذه الاشكالية يمكن الوقوف عند مجموعة من الأسئلة الفرعية :

### 1- ما هو الاطار لمفاهيمي والقانوني لظاهرة الاجانب ؟

- 2- ماهي الاسباب وراء تواجد الاجانب وخاصة الافارقة في الجزائر؟  
 3- ما دور الجهات الرسمية والغير رسمية في الجزائر اتجاه الاجانب؟

### فرضيات الدراسة :

للتعامل مع المشكلة والاشكالية المنبثقة عنها وما يتفرع منها من اسئلة فرعية ، يمكن الاعتماد على عدد من الفرضيات تتمثل الاساس الذي تنطلق منه في دراسة موضوعنا ويمكن تحديدها كالآتي:

- الدول الموقعة للتشريعات الدولية والداخلية تفرض عليها توفير الحماية للاجانب من جوانب عدة.
- الجزائر تراعي ظروف الاجانب الافارقة من خلال سياسة الحماية الموفرة لهم.
- يعتبر المجتمع المدني فاعل اساسي في الدور الذي يلعبه في حماية الاجانب في الجزائر .

### اسباب اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الاسباب التي تدفعنا للخوض في هذا الموضوع واولها الميل الشخصي للإحاطة بجوانب موضوع الاجانب التي عرفت انتشارا في الجزائر لعدة اسباب اهمها الاوضاع الامنية بدول الجوار كما يعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع الخصبة التي لم تتلحقها من الدراسة والبحث الا حديثا وبصفة سطحية وهذا راجع لقدمه كظاهرة لم تدخل في ساحة الدولة الا في الآونة الاخيرة بسبب تدفق المهاجرين الغير شرعيين والشرعيين بكثرة ومحاولة البقاء بداخلها بصفة غير قانونية او جعلها منطقة عبور نحو الضفة الاخرى للحوض المتوسطي .

### الاطار المنهجي للدراسة:

تفرض معالجة هذا الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج الأقدر على تفسير الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه وفي هذا الإطار تم الاعتماد على:

## - المنهج الوصفي التحليلي

نستطيع ان نقول ان الوصف كان الصفة السائدة في الدراسة وهذا لطبيعة الموضوع حيث لاحظنا ان الدراسة فيها الكثير من التفصيل ومن المعلومات الدقيقة وعليه فقد غلب الوصف كمستوى في هذه الدراسة ثم يظهر كمستوى ثاني وبدرجة اقل التحليل وراينا ذلك من خلال البحث في العلاقة بين المتغيرات حتى لا تبقى المعلومات عامة اعتمدت الدراسة على مستوى التحليل لفهم ظاهرة الاجانب بشكل شامل وادق.

## - المنهج التاريخي

لا يمكن باي حال من الاحوال دراسة الظاهرة سياسة دون دراسة التطور التاريخي لها فالظاهرة لها امتدادات في الماضي ولا يمكن فهمها دون تتبع اثرها عبر التاريخ يظهر استعمال المنهج في الدراسة من خلال دراسة تاريخية لظاهرة الاجانب قديم في العصور ابتداء ثم في الجزائر على مر التاريخ كما لا يفوتنا التنويه بدراسة الظروف التاريخية التي ساهمة بشكل ما في تشكل هذه الظاهرة وتطورها .

## خطة الدراسة :

اعتمدنا على خطة مكونة من فصلين كل فصل الى مباحث ومطالب ، حيث خصصنا الفصل الاول لتناول الإطار المعرفي المفاهيمي لظاهرة الأجانب وقسم الى مبحثين وتطرقنا فيهم الى ماهية الاجنبي في المبحث الاول اما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى السيرورة التاريخية والمنظومة القانونية في الداخل والخارج الخاصة بالأجانب في حين الفصل الثاني كان بعنوان السياسة الجزائرية الرسمية والغير الرسمية اتجاه ظاهرة الأجانب وقد قسم الى ثلاثة مباحث اولها كان عن اسباب هجرة الافارقة الى الجزائر اما المبحث الثاني كان عن انعكاسات ظاهرة الاجانب على الاوضاع العامة في الجزائر ، في حين تطرقنا في المبحث الثالث الى آليات الحكومة الرسمية و الغير رسمية للتعامل مع ظاهرة الاجانب في الجزائر.

## عوائق الدراسة :

هناك شح كبير في المعلومات حول ظاهرة الأجانب سيما في الجزائر ، والمقصود بالأجانب هنا هو كل التصنيفات التي تدخل ضمن الأجانب والتي أهمها المهاجرين غير الشرعيين والشرعيين ، النازحين، اللاجئين، ولعلنا في هذا السياق للبحث عن معطيات حول الظاهرة قد اقتربنا من كثير من المصالح المدنية والأمنية لكن دون جدوى بحيث لم نحصل على اي معلومات ، مما دفعنا إلى التراجع عن دراسة الظاهرة في ولاية الوادي ، وتُرك الموضوع في شكله واطاره العام

## الفصل الاول

الإطار المعرفي المفاهيمي

لظاهرة الأجانب

يعتبر الأجنبي في الدولة هو من لا يتمتع بالصفة الوطنية أي من لا يحمل جنسية الدولة و تعددت الآراء الفقهية على مفهوم الأجنبي، و هناك المعنى اللغوي والاصطلاحي و المفهوم القانوني للأجنبي.

سنعالج هاته الجزئية من خلال تقسيمنا أجزاء هذا الفصل من الدراسة إلى مبحثين رئيسيين سنتناول من خلالهما في البداية الاجانب كظاهرة والنظر إليه كمفهوم وسنركز على اللاجئين باعتبارهم اجانب ولهم وضعية خاصة (المبحث الأول)، ثم سنبحث في مجموعة الأطر القانونية التي ضببطت هذا المفهوم من خلال جملة الاتفاقيات و المعاهدات النازمة و المكملة ( المبحث الثاني ).

## المبحث الأول : ماهية الاجنبي

نظم المشرع الجزائري وضعية الأجانب في الجزائر من خلال القانون 11-08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها<sup>1</sup> ، وتشمل هذه الوضعية الحالات القانونية المنظمة للأجنبي في القانون الجزائري والمتمثلة في الدخول والخروج وكذا الإقامة على الإقليم الجزائري والشروط الواجب توافرها فيه، ولكن لا يمكن التطرق لهذا قبل أن نقوم بتحديد من هو الأجنبي ودراسة أهم التعريفات التي تناولها الفقهاء بشأنه.

### المطلب الأول : مفهوم الأجنبي

سنتناول من خلال هذا المطلب تعريف الأجنبي وهذا من خلال الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنتناول فيه الأساس المعتمد للتمييز بينه وبين الوطني

#### أولاً: تعريف الأجنبي

التعريف الأجنبي يجب أولاً تحديد من هو الأجنبي في الشريعة الإسلامية من ناحية وفي الفقه والقانون من ناحية أخرى.

#### 1. تعريف الأجنبي في الشريعة الإسلامية:

البشر في نظر الشريعة الإسلامية يقسمون إلى فئتين: المسلمين وغير المسلمين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو اللغة أو الإقليم وهذا ما يؤكد قوله تعالى (هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن والله بما تعملون بصير)<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> قانون 11-08 المؤرخ في 25 جوان 2008 ، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر . ع 36 مؤرخة في 28 جمادى الثانية 1429 الموافق 2 جويلية 2008.

<sup>2</sup> سورة التغابن ، آية رقم 02.



والإسلام دين وجنسية معا فمن يعتنق الإسلام يحمل الجنسية الإسلامية ومن يبتغي غير الإسلام دينا يعد أجنبيا عن الإسلام والجنسية الإسلامية<sup>1</sup>.

لذلك فإن البشر في نظر الشريعة الإسلامية مسلمين وغير مسلمين، والعالم ينقسم إلى دارين دار الإسلام ودار الحرب.

بالنسبة لدار الإسلام فهي التي تطبق فيها الشريعة الإسلامية وتكون فيها السيادة للمسلمين أي أنها تضم جميع الأقاليم الإسلامية وقد تم تقسيم الأفراد فيها إلى فئتين فئة المواطنين وفئة الأجانب، بالنسبة للفئة الأولى تضم المسلمين وهم الذين يدينون بالإسلام إضافة إلى الذميين وهم أتباع الكتب السماوية الأخرى الذين يقيمون إقامة دائمة في دار الإسلام ويكون إرتباطهم مع المسلمين بموجب عقد الذمة وبموجب هذا العقد أصبحوا مواطنين ولهم التمتع بكافة الحقوق، أما الفئة الثانية تضم المستأمنين وهم من دول أخرى يقيمون إقامة مؤقتة في دار الإسلام بموجب عقد يسمى عقد الأمان ولكن بعد عام عليهم العودة إلى بلدانهم أو أن يعلنوا إسلامهم إلا زال عنهم الأمان، إضافة إلى المعاهدين وهم الذين ينتمون إلى أقاليم لها عهود مع المسلمين ففي حالة دخولهم إلى دار الإسلام قصد التجارة أو الزيارة يمكن لهم نقل أرباحهم إلى بلادهم ويجوز لهم كذلك تلقي الإرث من أقاربهم في دار الإسلام شرط أن يكونوا متفقين في الدين<sup>2</sup>.

ودار الحرب تمثل الأقاليم التي لا تدين بالإسلام ولا سلطان للمسلمين عليها ولا تطبق فيها أحكام الإسلام لأن حكامها غير مسلمين، ويعتبر سكان هذه الأقاليم أجنب عن دار الإسلام وأعداء للمسلمين وكل شخص يأتي منها إلى دار الإسلام يسمى أجنبيا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وهيب حسن أحمد خدابخش، إقامة و إبعاد الأجانب (دراسة مقارنة بين التشريعات العربية و الفقه الإسلامي)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 2014 ص 59.

<sup>2</sup> وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، (دراسة مقارنة)، ط 3، دار الفكر، دمشق، 1998 ص 12

<sup>3</sup> حسان الهندي، الإسلام و القانون الدولي، ط2، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، سوريا 1994 ص 228-229.

ونستنتج مما سبق أن الأجنبي في الشريعة الإسلامية هو الشخص الذي لا يدين بالدين الإسلامي، ومن ثم فإن كل المقيمين في الدولة الإسلامية بموجب عقد نمة أو أمان أو بسبب العهود يعتبرون أجانب عن الدولة الإسلامية.

## 2. تعريف الأجنبي في الفقه والقانون

على خلاف ما جاء في تصور الإسلام فإن الفقه جاء بفلسفة مغايرة تماماً حيث نسوق في هذا الاتجاه تعريف الدكتور فؤاد شباط الأجنبي بأنه هو الشخص الموجود في أراضي دولة لا يحمل جنسيتها<sup>1</sup>.

ويعرفه الدكتور عز الدين عبد الله بأنه من ليست له جنسية الدولة سواء أكانت له جنسية دولة أخرى أم كان عديم الجنسية سواء كان عابراً أو مقيماً أو متوطناً في إقليم الدولة وسواء أكان لاجئاً إلى إقليم الدولة أم داخلاً إليه بمحض إرادته<sup>2</sup>

ويلاحظ من تعريف الدكتور فؤاد شباط أنه حدد الأجنبي في الدولة بالجنسية فكل من لا يحمل جنسية الدولة الموجود بها فهو أجنبي، أما من خلال تعريف الدكتور عز الدين عبد الله يتبين أن الأجنبي داخل الدولة تختلف صفاته فقد يكون لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم فيها، أو كل شخص تجاوز الحدود يعتبر أجنبي أمام جميع دول العالم، سواء كان تجاوز الحدود للمرور أو الإقامة، وسواء كان بشكل مشروع أو غير مشروع، كما يمكن أن يكون فاراً من دولته وطالبا للجوء أو لا يحمل أية جنسية (عديم الجنسية).

أما القانون الجزائري فيعرف الأجنبي بأنه كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سوريا، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1965، ص 07.

<sup>2</sup> عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص ج 1، في الجنسية و الوطن وتمتع الأجانب بالحقوق (مركز الأجانب) ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 603.

<sup>3</sup> المادة 03 من قانون 11-08.

يشمل هذا التعريف كل الأشخاص الذين لا يتمتعون بالجنسية الجزائرية أو عديمي الجنسية الموجودين بالجزائر، وبذلك فالأجنبي هو الشخص الذي لا تربطه بالدولة الجزائرية أي رابطة قانونية أو سياسية ولا يتمتع بأي حق من حقوق المواطنة كالحق في الانتخاب والترشح، وأيضا هو الشخص الذي لا تربطه أي علاقة مع أية دولة أخرى، ولا يتمتع بأي جنسية، والحال ينطبق على عديم الجنسية الذي لا يتمتع بحماية أية دولة.

ويمكن القول أن الأجنبي يظهر بمظهرين، الأول وهو كل شخص يحمل جنسية دولة ما فيكون وطني بالنسبة لها وأجنبي عند تحركه عبر الحدود أما الثاني فيتمثل في عديم الجنسية فهو أجنبي أمام جميع الدول لأنه لا يحمل جنسية أي دولة ليكون من مواطنيها.

### ثانيا: أساس تمييز الأجنبي عن الوطني

يلعب تمييز الأجنبي عن الوطني دورا وأهمية كبرى من حيث تحديد نطاق الحقوق التي يتمتع بها الفرد داخل الدولة والالتزامات والواجبات المنوط بالأجنبي إحترامها والالتزام بها، وهذا التمييز يتم على أساس مهم ومتعارف عليه، هو الجنسية فهي المعيار الذي يعتمد عليه التمييز بين الوطني والأجنبي، فبواسطتها يتم تحديد وتوزيع الأفراد بين دول العالم<sup>1</sup>.

ومعنى هذا أن المعيار في تحديد الأجنبي من الوطني هو الرابطة السياسية التي تربط الفرد بالنظام السياسي لدولة معينة وبالتالي يتم إستبعاد الرابطة الإجتماعية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم بلعير، محاضرات في قانون الجنسية (على ضوء التعديلات الجديدة الواردة أمر 05-01)، أقيمت على طلبه السنة الرابعة ليسانس جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، 2006، ص 1.

<sup>2</sup> وهيب حسن أحمد خدابخش، مرجع سابق، ص 58.

## المطلب الثاني : المفاهيم المشابهة والمرتبطة بالأجنبي

ويختلف الاجنبي في مفهومه على حسب وضعية الشخص في البلاد والتي قد تتشابه في بعض أجزائها كالهجرة والنزوح وغيرها ، لهذا يجيب تفسير كل مصطلح من اجل فهم هذا الاختلاف.

### اولا: اللاجئين

يعتبر تحديد مفهوم اللاجئين مسألة مهمة بحد ذاتها ، وهي كذلك حاسمة في معالجة قضية اللاجئين ، حيث يترتب على تعريف اللاجئين تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف ، وكذلك مد يد العون والمساعدة لهم ، إلا أن قيام دولة ما بمنح اللجوء لهؤلاء الأشخاص يكون مشروطا بشروط معينة.

### 1- لغة :

مأخوذ من مصدر الفعل ( لجأ ) يقال إلى الشيء و المكان : يلجأ لجوءا و ملجأ بمعنى لاذ به و اعتصم و يقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندت أمري لله و سلمت أمري له ليتولاه

"الالتجاء . لجوء : مصدر لجأ اسم / لجأ الشخص إلى مكان غيره : قصده و احتمى به " <sup>1</sup>

### 2- اصطلاحا:

أما اللجوء في الاصطلاح فيختلف تعريف اللاجئين باختلاف الظروف و الوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا للملابسات السياسية التي أدت إلى اللجوء ، حيث تتعدد تعريفات اللاجئين في القانون الدولي و المواثيق و الأعراف الدولية ونذكر منها:

<sup>1</sup> وليد خالد الربيع، اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي و القانون الدولي ( دراسة مقارنة ) . جامعة الكويت : كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية 2008 م ، ص8

• اللاجئ هو " كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر، خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و عندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ"<sup>1</sup>

• اللاجئ هو " كل شخص هجر موطنه الأصلي، أو أبعد عنه بوسائل التخويف، فلجأ إلى إقليم دولة أخرى طلباً للحماية أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي.<sup>2</sup>

### 3 - التعريف الإجرائي - :

يعرف اللجوء على أنه انتقال أفراد أو مجموعات بشرية من محل استقرار معتاد إلى إقليم جغرافي آخر هرباً من حالات تعسف أو اضطهاد تمس إحدى الجوانب التالية :

العرق أو الجنس أو الرأي أو الانتماء بمختلف أشكاله ويختلف اللجوء في مفهومه عن بعض المصطلحات التي قد تتشابه معه في بعض أجزائها كالهجرة والنزوح وغيرها ، وكذلك جل التعريفات وبنسب متفاوتة أشارت الى عدد من الخصائص المرتبطة باللاجئ في تعريفاتها منها مايلي :

- فرار وهروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ أو مأوى بسبب الحرب أو نتاجا لعدوان خارجي بالإضافة إلى اضطراب ترك دولته جنسيته بالإقامة المعتادة، بسبب خوف/ خطر مؤكد كذلك هو شخص تنقصه الحماية الدولية، وليس مجرد الحماية الدبلوماسية.

الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي، الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية و ما ارتبط بفقدان الجنسية .

<sup>1</sup> صلاح الدين طلب فرج ،(حقوق اللاجئين) في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 17 ، العدد 01 ، جانفي 2009 ، ص 162

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص162

## ثانيا : النزوح :

يشار عادة لمفهوم النزوح على أنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة ويكون النزوح غالبا دون تدخل من إرادة النازح، إما بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالحروب أو الجفاف و التصحر أو حتى المجاعات أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه و التوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف القاهرة ، كذلك يعرف النازحون :

" بأنهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجران ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بشكل مفاجئ أو على غير انتظار لأسباب مختلفة إما سبب أو نزاع داخلي أو صراع مسلح أو تحت وطأة انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، بشرط أنهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دوليا"<sup>1</sup>

الملاحظ أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو حلوله من منطقة محددة لأخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور الحدود دولة أخرى فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة كما أنه قد يحدث فجأة ومن دون سابق تخطيط والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية أو العينية حتى .

## ثالثا- المهاجر :

وفقا لأدبيات علم السكان و الديموغرافيا (demographie) فإن المهاجر يعرف على أنه ذاك الشخص الذي ينتقل سواء بصورة فردية أو جماعية من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل على أصعدة عدة سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو

<sup>1</sup> إبراهيم دراجي : " الموسوعة العربية ( اللجوء والنزوح والهجرة )" ، مأخوذ من الموقع الالكتروني : <http://arab-ency.com.sy/law/details/25685> تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2022/04/20 على الساعة 09:15 صباحا

سياسيا أو ثقافيا، بشرط أن يكون هذا الانتقال طوعي ومحفوظ الارادة لصاحبه سعيا لحياة أفضل من سابقتها، بحيث أن :

" المهاجر ما إن يختار العودة إلى وطنه الأم سيلقى نفس المقدار من التمتع بحماية حكومته، خلافا للاجئين الذين يفرون بسبب الخوف من تعرضهم للاضطهاد ولذا فهم لا يستطيعون العودة بأمان إلى أوطانهم في ظل الظروف ما دامت على ما هي عليه قبل مغادرتهم".<sup>1</sup>

وتنقسم الهجرة الى قسمين وهما :

#### • الهجرة الشرعية :

إن الهجرة الشرعية أو يمكن إطلاق مصطلح "الهجرة القانونية" عليها هي الهجرة التي تحصل بإشراف من جهات معتمدة ومُعترف بها دولياً وتحصل الهجرة الشرعية عن طريق المنظمات الدولية أو الدول عبر تقديم طلبات الهجرة للدول التي يراد الهجرة إليها.

وعندما تتم الموافقة على طلب الهجرة فهناك نوعين من الهجرة الشرعية فقد تكون هجرة تمنح صاحبها إقامة دائمة أو إقامة مؤقتة حسب الظروف وحسب البلد المستضيف والعديد من العوامل.

#### • الهجرة الغير شرعية

وهي التي تعني ان المهاجرين يدخلون البلاد دون تأشيرات ، او أدونات ، مسبقة للدخول. ويؤكد الكثير من العلماء بأن الهجرة غير شرعية هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بكثير من المشاكل الاقتصادية والثقافية والسياسية.

#### رابعا : ابن السبيل :

ذاك الذي انقطع به الطريق أو بمعنى المسافر وهو راغب في الرجوع إلى وطنه و لا يجد ما يبلغ به مقصده، فله من الصدقات نصيب و عند جمهور الفقهاء :

<sup>1</sup> ابراهيم دراجي، المرجع السابق

" هو المسافر الذي يجاوز بلدا إلى آخر و لكي لا يفهم أن ابن السبيل هو في وطنه ومنزله قال العلماء والمفسرون أن ابن السبيل بمعنى الغريب دون سواء والواجب أن يعطى من مال الزكاة حتى لو كان ميسور الحال في بلده لأنه في مقام العاجز عن الوصول إليه و الانتفاع به فهو كالمعدم في حقه "1.

### المطلب الثالث : الأصناف المكونة للأجنبي وطبيعة العلاقة بينهما

#### اولا : علاقة الهجرة الغير الشرعية باللجوء

تعرف اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 اللاجئ بأنه " كل شخص يوج وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه، أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"2.

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير الشرعي، وفي هذا السياق يحاول المهاجر غير الشرعي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان دوافع الهجرة غير الشرعية تعود إلى عوامل سياسية واقتصادية وسياسية على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات السالفة الذكر.

<sup>1</sup> ابراهيم دراجي ، المرجع سابق

<sup>2</sup> شريف السيد، "اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان"، مجلة الموارد. صيف 2005 ، ص 11



## ثانيا : علاقة الهجرة الشرعية بالنزوح

يعتبر النزوح هو ان يترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر، وهو ذات الهجرة ولكن من منظور بلد المنشأ، وتسمى حركة الإنسان قبل اقامة الحدود السياسية أو داخل دولة واحدة، "النزوح"، وهناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي للنزوح، بعضها أسباب سياسية أو اقتصادية، أو لأسباب شخصية مثل العثور على زوج أثناء زياره لبلد آخر، والنزوح للبقاء معهم.

كما يفضل الكثير من كبار السن الذين يعيشون في الدول الغنية بالمناخ البارد، الانتقال إلى مناخ أكثر دفئا عند التقاعد ينتقل العديد من المغتربين السياسيين أو الاقتصاديين مع أسرهم، نحو مناطق جديدة أو دول جديدة حيث يأملون في العثور على السلام أو فرص عمل لا تتوفر لهم في موقعهم الأصلي.

وعلى مر التاريخ، عاد عدد كبير من النازحين إلى ديارهم بعد أن كسبوا ما يكفيهم من المال في البلاد الأخرى، وأحيانا ينتقل هؤلاء النازحين إلى بلدان ذات اختلافات ثقافية كبيرة، حيث يشعروا دائما انهم ضيوف في أماكنهم الجديدة، ويحافظوا على ثقافتهم الأصلية، التقاليد واللغة، مما يجعل أطفالهم يرثونها منهم في بعض الأحيان.

وقد يخلق الصراع بين الثقافة الأم والثقافة الجديدة، بعض التناقضات الاجتماعية، وهو وضع غير ملائم بالنسبة لـ«الأجانب»، الذين يروا أحيانا ان هذه النظم القانونية والاجتماعية، جديدة وغريبة بالنسبة لهم، وفي كثير من الأحيان، تنمو مجتمعات المهاجرين في المناطق الجديدة.

لقد كان للنزوح تأثير عميق على العالم في القرون الـ18، الـ19، والـ20، عندما ترك الملايين من الاسر الفقيرة أوروبا وتوجهوا للولايات المتحدة، كندا، البرازيل، الأرجنتين، باقي دول أمريكا اللاتينية، أستراليا، ونيوزيلندا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> موقع الكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki> تم الاطلاع عليه يوم 10 جوان 2022 على اساعة 17.30 مساء

على الرغم من غموض التعريفات واختلافها إلى حد ما، إلا أنه لا ينبغي الخلط بين النزوح وبين الهجرة الشرعية والغير شرعية ، مثل حالات نقل السكان أو التطهير العرقي.

قد تكون دوافع النزوح؛ الحوافز التي تجتذب الناس بعيدا، والمعروفة باسم عوامل «ال جذب»، أو الظروف التي تشجع الشخص على المغادرة، والمعروفة باسم عوامل «الدفع» لكن تكون المغادرة والاقامة بالدول الاخر بطرق قانونية من اجل ان تصبح الوضعية شرعية

## المبحث الثاني : السيرة التاريخية للأجنبي ومنظومته القانونية في الداخل والخارج

سنعرض في هذا المبحث أهم التشريعات الأوربية والمواثيق والأعراف المنظمة للظاهرة والتشريعات الجزائرية وكيفية تعاملها من الجانب القانوني مع الظاهرة وسنحاول عرض مرحلة التاريخية التي مرت بها ظاهرة اللجوء والهجرة من مرحلة القديمة إلى الحديثة.

### المطلب الاول: هجرات الأجانب عبر التاريخ

#### اولا : المهاجرون :

عرف الانسان الهجرة منذ القديم، حيث كانت المخرج الوحيد لظروف تصعب عيه سواء كانت طبيعية او بفعل الانسان مثل الحروب ، حيث لم تكن الهجرة آنذاك تخضع لقيود، لكن مع مرور الوقت اصبح لها قيود وضوابط جعلت من يرغب في الهجرة يلجأ الى الطرق الغير الشرعية.

وعبر التاريخ تدل دراسة المتحجرات التي تم جمعها من بقاع مختلفة من العالم على الهجرة المستمرة لبعض الشعوب من المجتمعات السكانية الى مناطق اخر تتوفر فيها شروط العيش من الطعام والامن.

## 1- الهجرة في القديم :

فالهجرات القديمة كانت تنشأ بفعل عوامل الدفع والطرده التي تتمثل في قسوة الطبيعة وعجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى الطبيعية والمادية و عدم قدرته على التعايش معها، بذلك لم يكن أمامه سوى الهجرة من موطنه الأصلي، فهذه الهجرة لم تكن هجرة أفراد، وإنما هي هجرة جماعية تقوم بها جماعات كبيرة، أو شعوب وقبائل بأكملها، فمن ضمن هذه الهجرات البدائية، تحركات جماعة الصيد والقنص، ونزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة المتنقلة، والتي تغير مكان إقامتها بعد أن يتم استنزاف خصوبة الأرض، فتنتقل إلى مناطق جديدة، وهكذا تقدر الأمطار وتجف مصادر المياه وأيضاً هجرة القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع و السادس من منطقة بحر البلطيق بنا عن الأرض الزراعية، وهجرة بعض القبائل العربية الشهيرة، خاصة تلك التي اتجهت نحو شمال إفريقيا، والتي سجلتها بعض كتب التاريخ و السير الشعبية<sup>1</sup>.

حيث كان الإنسان يعيش مرحلة الجمع والالتقاط، وذلك في العصر الحجري القديم هجرته ناتجة عن فقر البيئة التي كان يحيا فيها، بحيث صعب عليه جني قوته بمختلف الظروف المعروفة حينه، وعلى هذا المنوال استمرت هجرته في مختلف العصور وحتى يومنا هذا، إذ نجد أن الإنسان قد هاجر من شرق أسيا إلى أمريكا الشمالية في دفعات متتالية، وهي التي كونت الهنود الحمر، ثم قبائل الإسكيمو ، وبالمقابل هاجر الهنود الأمريكيون إلى أسيا، وهناك جماعات بشرية أخرى هاجرت إلى بلدان أو قارات مختلفة بطريقة أو بأخرى و عندما تستقر هذه الجماعات في مكان جديد يتحتم عليها أن تتكيف معه بغية تحقيق هدفها. وضمن هذا السياق، في الهجرة تبدو قديمة قدم البشر ذاتهم، لكن هناك القليل من المعلومات الدقيقة من حجم وطبيعة التحركات قبل القرن التاسع عشر.

<sup>1</sup> محمد ابيد الزنتاسني ابراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2008، ص 161.

من بين الأشكال الأولى للهجرة كان الغزو، والذي هو عادة ما يسبق الهجرة فم يتخذ فيها بعثا حضاريا، حيث صار القام يتمتعون بدرجة معينة من التقدم يخضعون لسلطتهم الناس المتخلفون، ولكن في بعض الأحيان قد يحدث العكس مثلما وقع مع المغول المتوحشين الذين تغلبوا على شعوب أكثر تحضرا... وبعد الغزو قد يبقى الغالبون في الأرض المحتلة، أو جزء منهم، بحيث يرجع البعض ويبقى البعض الآخر، ومع مرور الزمن يحدث هناك اختلاط وتزاوج، هذا من جهة، ومن جهة ثانية في من نتائج الغزو المحترفة تهجير الشعوب المغلوبة مثل ما فعل الرومان حيث حدث وأن جلبوا في غزوة واحدة حوالي 50 ألف نسمة من السجناء.

ولقد كان للتجار دور كبير في انتقال الأشخاص من بلد لآخر تبعا للأسواق التي تقام، فلقد كان للفينيقيين الفضل في إنشاء مركز تجاري في قادش بإسبانيا، وأوجدوا مدينة قرطاجنة. أما اليونانيون فقد بادلوا محاصيل: (الزيتون، الحبوب، النبيذ، الحديد) من أسيا الصغرى بالأقمشة والكماليات من مصر وسوريا.

كما كان الوازع الديني دورا كبيرا في انتقال الأشخاص للنجاة بمعتقداتهم من الاضطهاد الوثني، أو للدعوة والتبشير بمبادئهم الدينية، وخير مثال على النوعين، ما ورد في تراثنا الإسلامي من الهجرة إلى الحبشة والمدينة المنورة أساسا، ثم الانتقال إلى مختلف بقاع دار الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية الكبيرة في القرون الموالية.<sup>1</sup>

## 2- الهجرة في العصر الحديث

ومن المنصف ألا تغفل دور الكشوفات الجغرافية، وأثرها على تحرك الإنسان ففي القرنين الخامس عشر (15) والسادس عشر (16) كانت انطلاقة كل من ماركو بولو وكريستوف كولومبس، وماجلان للقيام بعدة اكتشافات للبلدان والقارات من

<sup>1</sup> فضيل دليو ، علي غربي ، الهاشمي مقراني ، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، الخروب، قسنطينية ، 2003 ، ص 38.

أجل الحصول على الثروات والمعلومات من هذه المناطق، حيث نتج عن ذلك إقامة مستعمرات في القرون الموالية، وهكذا أقام البرتغاليون مستوطناتهم في إفريقيا، أما الإسبان والبريطانيون والفرنسيون، والهولنديون فقد أقاموا مستوطناتهم في أمريكا الجنوبية والشمالية، وعلاوة على ذلك فقد أقام البريطانيون مستوطناتهم في زيلندا الجديدة و أستراليا، وفي بعض الحالات إن لم يكن في أغلبها، قام هؤلاء المستعمرون بإجبار السكان الأصليين على النزوح، وهو شكل آخر من أشكال الهجرة

تعتبر أوروبا القارة التي شهدت أهم وأعظم الهجرات في تاريخ البشرية جمعاء وذلك في الفترة ما بين القرن (16) وحتى أوائل القرن العشرين (20)، حيث قدر عدد المهاجرين منها ما يقرب ستين (60) مليون نسمة، وكانت أكبر هجرة آنذاك تنطلق من الدول: إيطاليا، النمسا، الجزر البريطانية (خاصة أيرلندا)، المجر، هولندا، إسبانيا البرتغال، ألمانيا، السويد وروسيا، أما الدول المستقبلية لهذا الحشد الجرار هي: الولايات المتحدة، الأرجنتين، البرازيل، كندا، زيلندا الجديدة، جنوب إفريقيا، جزر الهند الغربية و أستراليا، ولعل ما تجدر الإشارة إليه، أن الهجرة لم تكن بشكل كبير قبل القرن 19، إلا أنه نتيجة النمو السريع لسكان أوروبا، والثورة الصناعية، وما ترتب عنها من تغييرات بان حياتهم مهددة، بينما الحياة وراء البحار والمحيطات كانت مغرية يسودها البذخ والبحث عن الثروات ، ومن ثم زادت الهجرة بشكل مذهل الى غاية الان في الدول الافريقية والعربية من هجرة غير شرعية الى اوروبا وما وراء البحار .

### ثانيا: اللاجئين

اللجوء هو صفة قانونية قوامها حماية تُمنح لشخص غادر وطنه خوفا من الاضطهاد أو التتكيل أو القتل بسبب مواقفه أو آرائه السياسية أو جنسه أو دينه. كما قد يُفرض اللجوء على الناس فرضا نتيجة حرب أهلية ماحقة، أو غزو

عسكري أجنبي، أو كارثة طبيعية أو بيئية. فظاهرة اللجوء منذ العصور القديمة وإلى العصر الحديث توجد بنفس الاسباب .

### 1- اللجوء في العصور القديمة .

إن ظاهرة اللاجئين قديمة قدم التاريخ المكتوب على الأقل أول لاجئين في التاريخ هم "يوسف وأخوته"، أي أولاد أرض كنعان، الذين دفعت بهم المجاعة إلى اللجوء إلى أرض مصر وفي التاريخ القديم ، هجرة الإغريق نجد تطور ملحوظ لفكرة حرمة المعابد عند الحضارة إغريقية فالقاعدة تقول اعتصم بالمعبد لا يجوز المساس به مادام داخل مكان الملجأ إذا غادره تزول تلك الحماية ومع ازدهار الحضارة شجع الملوك تلك الحقبة هجرة إلى الأراضي التي تقع تحت سيطرتهم عن طريق إنشاء مراكز استيطان ، إلا أن الإغريق في بداية عهدهم عارضوا هذه الهجرات حتى ظهر ما يعرف بإسم الملجأ إقليمي أي سلطة تمنح الملجأ إقليمها إلا أنه يبقى أحد مظاهر الملجأ الديني .

أما اللجوء عند الرومان نجد بعض تطبيقات اللجوء إلى المعابد مثل بناء مدينة روما حول معبد الإله يسمى إله الملجأ وجعل هذه المدينة ملاذا للهاربين جميعهم إلا أنها لم تكن بالمرونة نفسها عند الإغريق لأنه ستعارض مع فكرة قانون وعدم تقبل رومان لفكرة تمكين المجرم من إفلات من العقاب ، كما أن سياسة منح اللجوء لكل من يدخل مدينة روما هي أعمار المدينة وجذب السكان إليها .

بعد ذلك أصبحت ظاهرة اللجوء تأخذ بعدا كونية وحتى تتعدد عواملها ما بين دينية وإيديولوجية وقومية وقد أمكن التكلم عن أول مليون من اللاجئين في تاريخ البشرية على أثر حروب الدين التي شاهدها أوروبا في القرن السادس عشر والتي بدأت عملية مع طرد الملوك الكاثوليك يهود إسبانيا في 1392 وبلغت أوجها مع

إضطهاد البروتستانتين على إثر إلغاء مرسوم نانت الذي كان يبيح حرية المعتقد الديني في 29 أكتوبر 1665.<sup>1</sup>

إن اللجوء في العصور الوسطى شهد مفهوم اللجوء تطور ملحوظا في هذه الفترة لعدة عوامل من أهمها الإضطهاد و ظهور نظام الإقطاع وكثرة الحروب ، فقد ظهر أيضا حق الملجأ الذي أعطى الكنيسة أهلية منح الملجأ للهاربين من العدالة و الإضطهاد وفي منتصف القرن السادس عشر بدأ هذا النوع من الحماية بالزوال لعوامل منها نفوذ السلطة العلمانية وسيادة القانون .

وفي عصور الإقطاع ساهمت الحروب وإنتشار نظام إقطاع في القرن السابع عشر فقد قامت سلطة المركزية بإنتشار على بعض حقوقها وواجباتها بسبب ضعفها وعجزها من مواجهة الأخطار ونتج عن ذلك تقسيم الكثير من الأراضي إلى وحدات إقطاعية واستمر هذا التنظيم إلى القرن الثامن عشر حيث قام الملوك بجمع جميع ممتلكاتهم ، ولعل أهم ما تميزت به هذه الفترة هي حالة الحروب المستمرة بين السادة الإقطاعيين لذلك أنشأ كل واحد منهم جيش خاص به ، وفي ظل الظروف كان من الطبيعي أن يخرج ضحايا هذه الحروب من منطقة إلى أخرى طلبا الملجأ و الاحتماء من صراعات المستمرة وظهرت في عهد الإقطاع فكرة تسليم المجرمين الهاربين.<sup>2</sup>

الهجرة في الحقبة التاريخية السابقة يقول " فولتير في المنجد الفلسفي الصادر سنة 1767 كان يمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه وهو خوف من أن يهجره الجميع، ولذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين ، وكذلك الحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على إعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدول من الجانب العسكري والإقتصادي وما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات

<sup>1</sup> جورج طرابيشي ، من زمن التوراة إلى زمن الديمقراطية، بحث منشور بموقع على الرابط :

daharchives.alhayat.com تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/05 على الساعة 20.00

<sup>2</sup> عبد العزيز بن محمد السعودي ، حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون .( رسالة ماجستير تشريع العدالة الجنائية ، جامعة نايف) ، 2007، موقع الكتروني http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/ تم الاطلاع عليه يوم

2022/06/06 10:00 صباحا ص 29

المذهبية في شكل الإقصاء والتهجير مثلما حدث لليهود والبروتستانت والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثا عن الثروة<sup>1</sup>

## 2- اللجوء في العصور الحديثة

عرف القرن الثامن عشر موجة كبيرة من الهجرة، ولكن لأسباب إيديولوجية هذه المرة فاندلاع الثورة الفرنسية وما رافقها من إرهاب أدى إلى نزوح 150 ألف فرنسي نحو 20 بالمائة من السكان وطلبهم اللجوء في البلدان الأوروبية المجاورة، وكانوا في جلهم من النبلاء والكهنة والصناع اليدويين .

في القرن التاسع عشر، تلبست ظاهرة اللجوء طابعة قوميا غالباً فابتداء من ثورات 1848، التي آلت معظمها إلى الفشل، لم يعد هناك شكل معين لظاهرة الهجرة واللجوء، وفي أوروبا الوسطى والبلقان من أشهر هؤلاء اللاجئين بطبيعة الحال ماركس وانغلز، بسبب انفصال الدول البلقانية عن الإمبراطورية العثمانية هو الذي دفع بمليون لاجئ إلى الهجرة ، فاستقلال اليونان و رومانيا والجبل الأسود وبلغاريا ومقدونيا دفع بمئات الآلاف من المسلمين إلى اللجوء إلى القسطنطينية، كما دفع بمئات الآلاف من المسيحيين من رعايا السلطان إلى اللجوء إلى الدول المحررة ، وقد تفاقمت حركة اللجوء مع إندلاع موجة الإضطهادات والمذابح الجماعية لسامية في روسيا القيصرية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وقد قدر عدد اللاجئين من اليهود الروس والبولونيين إلى فرنسا وألمانيا وإنكلترا والولايات المتحدة الأميركية بربع مليون، ولكن القرن العشرين هو الذي أعطى إشارة البدء لتحول ظاهرة اللجوء إلى فاجعة كونية كبرى يعد ضحاياها بالملايين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رشيد ساعد ، المرجع السابق ، ص 45

<sup>2</sup> جورج طرابيشي ، المرجع السابق



في الحقبة ما بين 1917 و 1947 إضطّر فيها نحو من 27 مليون إنسان إلى تغيير بلد إقامتهم ،حيث رصد أربعة عوامل كبرى لظاهرة الهجرة واللجوء الفردي والجماعي.

1- إستمرارية المشكلات الديموغرافية المرتبطة بتشكيل الدول القومية ومسعاها إلى التجانس الإثني.

2- قيام الأنظمة الشمولية في الإتحاد السوفيتي وألمانيا وما أدى إلى تشريد وتهجير الطبقي والعرقى .

3- حركة المد والجزر السكانية التي رافقت تطورات الحربين العالميتين الأولى والثانية .

4- حركة هجرة وتهجير اليهود من جراء السامية النازية والفاشية من جراء تطور الحركة الصهيونية على إثر صدور وعد بلفور<sup>1</sup>.

وقد تولد عن الثورة البلشفية في روسيا مليون لاجئ فر معظمهم من الإرهاب الأحمر ومن الحرب الأهلية، ولجا 175 ألفا منهم إلى بولونيا و135 ألفا إلى البلقان و 240 ألفا إلى ألمانيا و70 ألفا إلى فرنسا و75 ألفا إلى الصين، وبين 1930 و 1937، وتحت وطأة الإرهاب الستاليني، هاجر مليون ومائة ألف آخرون ، ففي 1933 وقد قدمت ألمانيا الهتلرية نموذجة ثانية لظاهرة الهجرة الإيديولوجية ، وبعد إستيلاء النازيين على السلطة نزح إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية 65 ألفا من النخبة الألمانية الفكرية والسياسية، وتلت ذلك موجات هجرة اليهود الألمان وبين 1933 و1938 توزع 400 ألف لاجئ يهودي ما بين بلدان أوروبا الغربية والشرقية والولايات المتحدة الأميركية وفلسطين، وفي الحقبة نفسها كانت فاجعة الحرب الأهلية الإسبانية التي حولت 300 ألف من الجمهوريين إلى لاجئين عند الحدود الفرنسية .

<sup>1</sup> مارثيا ارشاندوي ، وآخرون :الهجرة الكبرى صوب الشمال المجلة اللاجئيين والعدد148، عبد الكريم صايش، 2008 ،

وقد تمخضت الحرب العالمية الثانية بما صاحبها من حركات نزوح سكانية، عن 18 مليون لاجئ مؤقت أو دائم ولم يكن السكان المدنيون في البلدان التي إحتلها النازيون هم الذين دفعوا أغلى الثمن في بداية الحرب، فإن ما لا يقل عن 13 مليون ألماني تحولوا في نهايتها إلى لاجئين، سواء هرية من "المذبحة السوفيتية إبتداء من 1943، أم تهجير من الدول المحررة أو المعدلة حدودها في آخر الحرب على نحو ما حدث في بولونيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، ولا شك أن إحدى النتائج المتأخرة للحرب العالمية الثانية تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتحويل ثلاثة أرباع المليون من سكانها الأصليين إلى لاجئين كما أن ظاهرة اللجوء الفلسطيني هي الظاهرة الأكثر إستعصاء في التاريخ الحديث.<sup>1</sup>

في حين أن اللاجئين من القوميات و الجنسيات الأخرى قد وجدوا طريقهم بشكل أو بآخر إلى الاندماج في بلدان إقامتهم الجديدة، أو تحولوا كما في حالة الأرمن، إلى أقليات فإن اللاجئين الفلسطينيين من نزلاء المخيمات ظلوا لاجئين، بل تضاعفوا ثلاث مرات من جراء إرتفاع معدلات ديناميكتهم الديموغرافية وتضخم صفوفهم بموجة أخرى من لاجئي حرب 1967، ويقدم تقسيم الهند، بعد تقسيم فلسطين، صورة لا تقل فاجعة عن ظاهرة اللجوء في العالم المعاصر، فعدا المذابح التي أدت إلى سقوط أربعة ملايين ضحية، تراكم عند حدود الدولتين الجديدتين الهندية والباكستانية 14 مليون مهجر ما زال العديد منهم يعيش في الخيام .

هذا التحول في ظاهرة اللجوء نحو آسيا والشرق الأدنى لا يعني أن هذه الظاهرة كفت عن أن تكون أوروبية ، بين 1948 و 1961 نزح عن ألمانيا الشرقية، عبر برلين ما لا يقل عن 5.3 مليون ألماني، وقد إنخفض معدل النزوح بعد بناء جدار برلين، فلم يتعد عدد اللاجئين بين 1962 و 1989 700 ألف، وقد تكررت الظاهرة عيناها في الدول الدائرة في الفلك السوفيتي منها المجر التي فر منها بعد

<sup>1</sup> طارق الهيشاوي ، الهجرة غير شرعية رؤية مستقبلية . دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2009، ص 37.

فشل ثورة 1956 نحو 200 ألف مجري لاجئ وكذلك تشيكوسلوفاكيا التي تحول 80 ألفا من مواطنيها إلى لاجئين بعد ربيع براغ 1968<sup>1</sup>.

وقد أطلق إنهيار الاتحاد السوفيتي ابتداء من 1989 موجة أخرى من اللجوء أو النزوح فقد هرب في ذلك العام نحو مليون شخص من مختلف بلدان المعسكر الاشتراكي، كما غادر سبعمائة ألف يهودي بين 1988 و1993 الاتحاد السوفيتي، عبر فيينا نحو فلسطين المحتلة وأوروبا الغربية والولايات المتحدة، وقد إنتقلت عدوى الموجة إلى القسم الآسيوي من الاتحاد السوفيتي السابق حيث تسببت الحرب الأرمنية - الأذربيجانية في القوقاز في نزوح وتهجير ما يقارب المليون نسمة من الأذربيجانيين المسلمين والأرمن المسيحيين، وفي آسيا الوسطى أيضا أدى إندلاع الحرب الأهلية بين الإسلاميين والشيوعيين الجدد في طاجاكستان إلى تغيير مكان إقامة 600 ألف إنسان، ودومة في سياق إنهيار المعسكر الاشتراكي أدت الحروب الأثينية في يوغوسلافيا السابقة إلى تهجير 7.3 مليون إنسان من كوسوفو<sup>2</sup>.

ولا يمكن طي صفحة الهجرة واللجوء في القارة الآسيوية من دون الإشارة إلى الثمن الباهظ الذي دفعته بعض الشعوب من جراء طبيعة الأنظمة السياسية التي تعيش في ظلها فتوحيد فيتنام تحت ظل النظام الشيوعي قد تمخض عن نصف مليون من "اللاجئين الزوارق"، والثورة الإيرانية شردت مليوني لاجئ إيراني عبر العالم، كذلك لا يزال النظام العراقي هو أول نظام عربي منتج للاجئين، إذ يناهز عدد اللاجئين العراقيين اليوم 750 ألفا، منهم 580 ألفا نزحوا إلى إيران .

ولن تكن آسيا هي أولى قارات العالم من حيث عدد اللاجئين فيها، فإن الرقم القياسي في مآسي اللجوء تضرية إفريقيا ففي 1994 بلغ عدد اللاجئين فيها سبعة ملايين ونصف المليون ممن تسنى لهم الإفلات من المذابح الإثينية الصومال،

<sup>1</sup> جورج طرابيشي ، المرجع السابق

<sup>2</sup> ميشال كابرون ، أوربا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي و الأفريقي ، ترجمة سمير أمين ، دار الفارابي، بيروت، 2009، ص 18.

ريتريا، السودان، أنغولا موزامبيقي، رواندا، ليبيريا، سيراليون ومآسي اللجوء في القارة السمراء تبدو غير قابلة للحصر.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني : التشريعات الأوروبية والمواثيق الدولية المنظمة للأجانب .

نتيجة لسياسة الحدود المفتوحة فيما بينها التي انتهجتها دول الإتحاد الأوروبي أصبح لزاما على هذه الأول التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بمبادرة تدفقات الهجرة ولذلك من الضروري وضع شروط مشتركة تضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي المشترك.

منذ معاهدة روما الشهيرة سنة 1924 والتي كانت حجر الأساس في تكوين ما يعرف الآن بالإتحاد الأوروبي، كان الموضوع الهجرة واللجوء أهمية كبيرة وحيوية على جدول أعمال سياسات الإتحاد الأوروبي.

كما تضمن الميثاق الصادر على الإتحاد الأوروبي القرار (14) سنة 1992 على حق اللجوء للأفراد المعرضين لخطر الإضطهاد والتعسف.<sup>2</sup>

كما حمل الإتفاق الأوروبي الصادر سنة 1980 على جميع الدول تحمل تبعات اللجوء وتبعتها توصية أوروبية صادرة سنة 1984 تقضي بحماية المستوفين شروط معاهدة جنيف 1957.

كما تضمن الإعلان حول اللجوء الإقليمي 1967 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعكس الإجماع الدولي حول الرأي القائل بأن منح اللجوء هو عمل سلمي وإنساني لا يجب أن تعتبره أية دولة أنه غير ودي، ويشير إلى أن مسؤولية تقدير إدعاءات اللجوء تعود للدولة التي يلتمس الفرد فيها الامان .

<sup>1</sup> طارق الهيشاوي ، المرجع السابق ، ص 37.

<sup>2</sup> حمزة بوقريو ، اثر الجرة على العلاقات الاورومغاربية بعد 2001.مذكرة ماستر علوم سياسة علاقات، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2015 ص 48.

كما تضمن إعلان قرطاجنة الشهير الصادر في 1984 والذي وضع الأساس القانوني لمعاملة اللاجئين من أمريكا اللاتينية تحديدا بعد أزمة اللاجئين التي أصابت أمريكا الوسطى في الثمانينات والمرتبطة بالحروب الأهلية، تم وضعه من جانب ممثلي حكومات من المنطقة في قرطاجنة بكولومبيا ، ما يعاب على الإعلان أنه ليس ملزم للدول والحكومات لأنه مجرد إعلان وليس معاهدة ولا اتفاقية .

جعلت معاهدة دبلن سنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لها مسؤولية على النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب شخص بذلك .<sup>1</sup>

وفي سنة 1992 جعلت معاهدة ماستريخت "من حرية الحركة والإقامة والعمل أحد السمات الأساسية للمواطنة الأوروبية" المادة "81" مع التمييز بين الأوروبيين من داخل دول الاتحاد وخارجه كما تضمنت اتفاقية ماستريخت 07 فيفري 1992 ثلاثة محاور أساسية متميزة، يتألف المحور الأول من إتفاقية روما 1957 المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) أما المحور الثاني فهي تتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بينما يختص المحور الثالث بالشؤون الداخلية والعدل ، وقد وقع خلاف بين الدول الأعضاء حول إدراج حرية تنقل رعايا المجموعة الأوروبية ضمن المحاور الأولى أو الثالثة.<sup>2</sup>

وفي 07 أكتوبر 1997 أدرجت معاهدة أمستردام " إكتساب تأشيرة شنغن في معاهدة الاتحاد الأوروبي ونصت على تقديم اللجوء والهجرة من الركن الثالث الحكومي الدولي إلى الركن الأول المشترك، وذلك بهدف تعزيز طرق إتخاذ القرار في مجال الشؤون الداخلية والعدل لإزالة الغموض الذي كان سائدا في إتفاقية ماستريخت .

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي ،الهجرة سرية والجوء، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012، ص 72

<sup>2</sup> حمزة قدة المرجع السابق ص 121

وقد تميزت هذه الإتفاقية بسحب موضوع الهجرة واللجوء من المحاور الخاصة بالتعاون الحكومي في إتفاقية ماستريخت، وإدماجه في المحاور الأولى المتعلقة بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الأوروبية بحيث أصبح موضوع الهجرة واللجوء يستأثر بمعايير مشتركة ذات طبيعة إجبارية بالنسبة للدول ، وتحدد في إطار الاتحاد الأوروبي وليس في إطار الدول، كما أصبحت اللجنة الأوروبية تستأثر بأهم المبادرات القانونية أو المقترحات ، وبالتالي فإن السياسة الجديدة المشتركة في معاهدة أمستردام والخاصة بالهجرة دقيقة وشاملة، و وضعت حدا للنزاع حول صلاحيات التي عرفتها إتفاقية ماستريخت، كما إرتبطت التزامات الدول الأعضاء في مجال التنقل والهجرة واللجوء بالتزامات الولاء الفدرالي.<sup>1</sup>

منذ منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى توفيق سياساتها وممارساتها حول اللجوء ، ففي البداية أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزمة قانونا غير أنه منذ سنة 1999 عملت حكومات الإتحاد الأوروبي علي وضع نظام أوروبي مشترك للجوء يركز على التطبيق الكامل والشامل للإتفاقية 1951 وبحلول شهر ماي 2004 عندما إنضمت 10 دول جديدة إلى الدول 15 الأخرى في الإتحاد الأوروبي، تم التوصل إلى إتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء ، تضمن ذلك الإتفاق على مسائل مثل: الحماية المؤقتة ، المعايير الدنيا لإستقبال طالبي اللجوء ، نظام يحدد الدولة العضو المسؤول عن النظر في طلبات اللجوء (يكون هذا النظام وبالنسبة إلى هذه المسألة بديلا عن إتفاقية دبلن لسنة 1990) ، نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء (المعروف ب أوروداك والمعمول به منذ جانفي 2003) ، إيعاز التأهيل الذي يحدد مفهوم اللجوء والحماية المتفرعة منه، وبالتالي يحدد المعايير الدنيا لهؤلاء الذين تأهلوا لنيل الحماية الدولية ، إيعاز الإجراءات التي تحدد المعايير الدنيا المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئ.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمزة قدة المرجع السابق ص 122

<sup>2</sup> حنان حاجي ، حماية اللاجئين الدولية، مذكرة ماجستير حقوق قانون دولي ، جامعة باجي مختار ، عنابة 2011 ص 30

## اولا: المواثيق الدولية المنظمة لظاهرة الاجانب :

تضمنت منظمة الأمم المتحدة بصفتها مصدر التشريع القواعد القانون الدولي عدة إتفاقيات ومواثيق دولية تهدف إلى المحافظة على حالة الإنسان اللاجئ وحقوقه ، كما أن حركة اللاجئين تدخل في سياق الهجرة الدولية والعولمة وباعتبار اللجوء الإنساني ضمن حقوق الإنسان تم الاعتراف بها منذ نصف قرن من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1948 .<sup>1</sup>

### 1. إتفاقية جنيف صادرة في 1957/8/12 تطرقت إلى اللاجئ باعتباره إنسان

يخشى جديا تعذيبه بسبب دين أو عرق أو جنسية مع وجوده خارج بلاده

### 2. الإتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين الصادرة في سنة 1951 والتي إعتبرت

"اللاجئ كل شخص يوجد نتيجة الأحداث وقعت قبل يناير سنة 1951 " ما يعاب على الاتفاقية إقتصارها على البعد الزمني للجوء ، إعتمدت هذه الإتفاقية في 28 جوان 1951 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعتة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الإنعقاد بمقتضى قرارها 429 المؤرخ في 14 ديسمبر 1950 ودخل حيز التنفيذ في 22 أبريل 1954 ، وقد صادقت على هذه الإتفاقية حتى سبتمبر 2001 ، 141 دولة .<sup>2</sup>

### 3. البر وتوكل الخاص بوضع اللاجئين 16/12/1966 إن الهدف من بروتوكول

1967 هو الاعتراف بإمكانية تطبيق إتفاقية 1951 على تحركات اللاجئين المعاصرة والبروتوكول وثيقة مستقلة يمكن للدول الإنضمام إليها دون أن تكون طرفا في الإتفاقية مع العلم أن ذلك نادرا ما يحصل، والدول الموقعة على البروتوكول توافق على تطبيق بنود الإتفاقية على اللاجئين الذين يستوفون التعريف الذي وضعته لهم وذلك دون القيود الجغرافية والزمنية على الإتفاقية

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص 65

<sup>2</sup> عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 32

وتغطي إتفاقية اللاجئين والبروتوكول الملحق 1967 معا ثلاثة موضوعات رئيسية<sup>1</sup>:

- التعريف الأساسي للاجئ بالإضافة إلى شروط توقف وضع اللاجئ، والإستبعاد من هذا الوضع.
- الوضع القانوني للاجئين في بلد لجوئهم، وواجباتهم والتزاماتهم، بما في ذلك الحق في الحصول على
- الحماية من العودة القسرية، أو الإبعاد، إلى أراضي بلد تتعرض فيه حياتهم أو حرياتهم للتهديد.
- التزامات الدول التي تتمثل أساسا في التعاون مع المفوضية، تقديم المعلومات عن التشريعات الوطنية إلى الأمين العام لضمان تطبيق الإتفاقية، وكذا الإعفاء من المعاملة بالمثل .

**4. البر وتوكل الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1967** حيث إعتبر اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط بعيدا عن التاريخ وتركيز على أسباب القهر الواقع للأفراد وتركيز كذلك على حالات خاصة مثل اللجوء السياسي .

**5. إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية في المادة 1 و2 في 10/9/ 1969** ربطت اللاجئ بإنسان الذي إضطر إلى مغادرة بلده الأصلي بإتجاه مكان آخر بسبب عدوان خارجي أو إحتلال ، إعتدتها مجلس رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السادسة ب أديس أبابا، في 10 سبتمبر 1969 والتي دخلت حيز النفاذ في 20 جويلية 1984 وإنضمت إلى هذه الإتفاقية 45 دولة حتى سبتمبر 2001 عجلت حالات نزوح السكان ليس فقط بصياغة وإقرار بروتوكول 1967 الخاص باللاجئين ولكن أيضا إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 المعروفة الآن بالإتحاد الإفريقي التي تنظم جوانب محددة من مشكلات

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي المرجع السابق، ص 33



اللاجئين في إفريقيا، وتعتبر هذه الإتفاقية هي معاهدة اللاجئين الإقليمية الوحيدة الملزمة قانوناً.<sup>1</sup>

**6. مبادئ بانكوك حول وضع ومعاملة اللاجئين** وضعت في سنة 1966 وتم تحديثها في سنة 2001 وأقرتها عدد من الدول في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، تكمن أهمية هذه المبادئ في كونها تعكس وجهة نظر العديد من الدول التي كان لها تجربة واسعة في توفير اللجوء، بما فيها دول ليست طرفاً في إتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، ومثلما فعلت إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان قرطاجنة، فقد اعتمد في المبادئ تعريف واسعاً للاجئ بالمقارنة مع ورد في إتفاقية 1951.<sup>2</sup>

### ثانياً: الإتفاقيات الخاصة بحماية العمال المهاجرين والنازحين:

سوف نذكر أهم الإتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة من زاوية حماية وضمان حقوق العمال والرعايا الأجانب.<sup>3</sup>

**1. الإتفاقية الدولية رقم 97 لسنة 1949** وتعد هذه الإتفاقية من أهم الإتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة القسرية، حيث دخلت حيز التطبيق سنة 1952 وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها " 34 " دولة من بينها دولة عربية واحدة فقط هي الجزائر.

### **2. الإتفاقية الدولية رقم 111 السنة 1958**

وهي تتعلق أساساً بالتمييز في الإستخدام والمهنة، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1960 وهي من الإتفاقيات العامة التي تدعو إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الإستخدام والمهنة والقضاء على أي تمييز.

<sup>1</sup> حنان حاجي ، مرجع السابق ، ص 35

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 36

<sup>3</sup> رشيد ساعد واقع الهجرة في الجزائر من منظور الأمن الانساني ، مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 ، ص 33

### 3. الإتفاقية الدولية رقم 134 لسنة 1975:

وتتضمن أحكاما تكميلية مرتبطة بأوضاع وظروف العمال المهاجرين، ودخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 1979 ولم تصادق أي من الدول العربية عليها.

#### المطلب الثالث : التشريعات الجزائرية المنظمة لظاهرة الاجانب .

قامت العديد من الدول العربية بصياغة العديد من القواعد القانونية التي تعمل على ضمان حماية حقوق اللاجئين السياسيين ومن بين هذه التشريعات نذكر الجمهورية الجزائرية وإسهامات الدساتير الجزائرية وقبل التطرق إلى الدساتير الجزائرية و القوانين التي أصدرتها يجب أن نعرض عن الإتفاقية الدولية التي أمضت عليها الجزائر .

الإتفاقية الدولية رقم 97 لسنة 1949 وتعد هذه الإتفاقية من أهم الإتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة و القسرية، حيث دخلت حيز التطبيق سنة 1952 وبلد عدد الدول التي صادقت عليها " 34 " دولة من بينها دولة عربية واحدة فقط هي الجزائر .

#### 1. دستور 1963 :

حيث أصدرت قانون رقم 374/63 بتاريخ 28 يوليو 1963 الذي يضبط إجراءات تطبيق إتفاقية جنيف بتاريخ 28 يوليو 1958 الخاصة بوضع اللاجئين والذي يحدث مكتبا بوزارة الخارجية يختص بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية ويحدث أيضا لجنة لمراجعة أحكام المكتب في نص المادة رقم: 69 " لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسلم أو يطرد لاجئ سياسي يتمتع بحق اللجوء <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المادة 69 من قانون 374/ 63 ، الجريدة الرسمية العدد 200 ، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1979 ، ص 15.

الأمر رقم 211/ 66 والمرسوم 212/66 مؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1386 الموافق 21 يوليو 1966 والمتعلق بالوضعية الأجانب وضعية الأجانب في الجزائر، كان الأمر رقم 211/ 66 المؤرخ في 21 يوليو 1966 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر المعدل والمتمم، هو التشريع المتعلق بوضعية الأجانب قبل صدور القانون رقم 11/08 قبل أن يتم إلغائه بموجب المادة 51 منه ، من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم.

## 2. دستور 1976 :

قانون رقم 10/ 81 المؤرخ في 9 رمضان عام 1401 الموافق 11 يوليو 1981 والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب .

المادة 17 من القانون رقم 11/08 في نص المادة المشرع الجزائري استبدل جواز العمل برخصة العمل، وترخيص مؤقت للعمل مكان رخصة العمل المؤقت والتي ورد النص عليهما بالمادة 4 من القانون رقم 10/81.

مرسوم 51 / 82 مؤرخ في 9 ربيع الأول 1401 الموافق 25 ديسمبر 1982 يحدد كيفية منح رخص العمل والرفض المؤقت للأجانب .

المادة 6 من المرسوم رقم 510/82 المؤرخ في 25 ديسمبر 1982 يحدد كيفية منح جواز أو رخصة العمل المؤقت للعمال الأجانب .

المادة 13 من المرسوم 510/82 التي جاء فيها: " لا يعفي امتلاك جواز العمل أو رخصة العمل المؤقت صاحبها من استيفاء الإجراءات المقررة في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل والمتعلقة بإقامة الأجانب في الجزائر".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المادة 13 من المرسوم 510/82، الجريدة الرسمية العدد 56، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 1982م، ص 3610 .

### 3. دستور 1989 :

قانون رقم 05/98 المؤرخ في 25 جوان 1998 يعدل ويتم الأمر 80/76 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتعلق بتسيير الإيواء بالنسبة للأجانب .

### 4. دستور 1996 :

قانون 11/08 بتاريخ 21 يوليو 2008 حيث يسعى القانون الجديد إلى تلبية الرغبة في التعامل مع الهجرة في إطار قانوني وفقا لوضع تدفق الأشخاص .

المادة 36 من القانون رقم 11/08 طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري ، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة.

المادة 175 من القانون 09/01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 651/66 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري.

القانون رقم 01/09 المعدل والمتمم لقانون العقوبات جريمة تهريب المهاجرين في القسم الخامس مكرر2، والذي جاء بعنوان: "تهريب المهاجرين" ولقد توزع هذا القسم إلى 12 مادة وذلك من المادة 303 مكرر30 إلى المادة 303 مكرر41، والتي تناولت تعريف تهريب المهاجرين ومجموعة من الأحكام الأخرى.

المرسوم الرئاسي رقم 481/03 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003 بعد مصادقة الجزائر على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والذي اعتمدته الجمعية الامة في 15 نوفمبر 2000.

## خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل، الذي تناولنا فيه الإطار المعرفي المفاهيمي لظاهرة للأجانب في الجزائر من خلال التطرق إلى تعريف الأجنبي في كل من الشريعة و القانون، خلصنا إلى تعريف قانوني شامل وهو أن الأجنبي: هو ذلك الشخص الذي لا يعتبر وطنيا ولا تربطه رابطة الجنسية مع البلد الذي يقيم فيه، أما في الشريعة فهو غير المسلم، كما تم تسليط الضوء على صنف خاص من الأجانب وهم اللاجئين والمهاجرين لما لهم من أحكام خاصة مختلفة عن الأجانب العاديين، وتطرقنا أيضا إلى الاتفاقيات والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لهذه الظاهرة.

## الفصل الثاني

السياسة الجزائرية الرسمية والغير الرسمية اتجاه  
ظاهرة الأجانب

شهدت قضية لجوء الاجانب وخاصة الأفارقة الماليين والنجيرين نحو لجزائر تطورات متسارعة ، كونها انتقلت بسرعة واصبحت تشغل بلدن شمل افريقيا خاصة الجزائر ودول الساحل الافريقي وذلك بفعل التغيرات الامنية وكثرة الحروب في دول الساحل الافريقي .

ويعتبر واقع اللاجئين الأفارقة خاصة الماليين في الجزائر موضوع عنوان هذا الفصل وذلك بالتطرق الى ثلاث مباحث الاول اسباب اللجوء الى الجزائر والثاني انعكاسات الظاهرة على الوضع العام في الجزائر وفي المبحث الاخير نعرض اليات الحكومة ودور المنظمات الغير حكومية في التعامل مع الظاهرة في الجزائر.

## المبحث الأول : اسباب هجرة الأفارقة إلى الجزائر

إن ظروف اللاجئين الأفارقة خاصة الماليين والنيجريين والإضطرابات السياسية والحروب الداخلية و الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية مع فشل السياسات الحكومية في هذه الدول جعل من هؤلاء المهاجرين يتخذون الجزائر كملجأ لعلمهم يجدون فيها الملاذ للعيش الكريم ، إن تعددت الأسباب واختلفت فهدف مشترك إيجاد الأمن والحياة أو اعتبارها منطقة عبور نحو أوروبا .

### المطلب الأول : الأسباب الإقتصادية والإجتماعية لهجرة الافارقة الى الجزائر

تظهر أسباب اللجوء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في نقاط عدة أهمها المستوى المعيشي والأجر ووفرة العمل، فالأفراد ينتقلون من مناطق منخفضة في مستويات الدخل إلى مناطق مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم وفرص العمل مع أجور جيدة وضمان عيش كريم في الدولة المستقبلية وحسب الأستاذ تابينو « GP.Topino » الهجرة رد فعل تجاه تخلف إقتصادي<sup>1</sup>

01- يتميز الدافع الإقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه ووفق الإحصائيات سنة 2005، 90% المهاجرين الأفارقة ، و حوالي 60% من المهاجرين استقروا في الجزائر باعتبارها أكثر ثراء، وهذا الثقل النسبي للعامل الاقتصادي تحدده نوعية الهجرة كدائمة أو مؤقتة فالتباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والمستقبلة للهجرة هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط.

02- البطالة كما هو مبين في الجدول 01 أن مشكل البطالة يشكل نسبة 43.1% عرض اليد العاملة يكون مصدرا محتملا لعدم الإستقرار فدول جنوب إفريقيا غير متوازنة مع دول شمال إفريقيا معظم الأفارقة الذين يدخلون الجزائر همهم الوحيد هو العمل ولو حتى بأجر.

<sup>1</sup> محمد عياد، الهجرة في مجال الاورومتوسطي – العوامل والسياسات ، ملتقى دولي جامعة بلقايد، تلمسان، 2014 ، ص



إذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعا قويا وراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعني بأنها كافية ، ما يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى في الظروف الإجتماعية .

03- يدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في بيئته الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا يجعله ينفّر من بيئته الأصلية والبحث عن بيئة جديدة ويتوفر على ظروف أحسن من بيئته.

04- أسباب نفسية وداخلية هي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال مكبوتات ورغبات شخصية في البحث عن تحقيق تفوق اجتماعي .

### المطلب الثاني : الأسباب السياسية والأمنية لهجرة الافارقة الى الجزائر

تميزت العشر سنوات الأخيرة بحركة هامة للاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب ونزاعات وانتهاكات لحقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، ويعد هذا الأخير أحد أسباب الرئيسية لحركة الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنا هذا ما يطلق عليه الهجرة القسرية<sup>1</sup>.

#### 1. الحروب

من العوامل نجد عامل الحروب فتشكل الحدود الوطنية يرجع أساسا لتقسيم استعماري والذي يتلاءم مع واقع الإثنيات الإفريقية لكن هذا شكل نوع من الحساسية بين بعض الإثنيات حيث تشير الدراسة كما هو مبين في الجدول 01 أن أسباب الهجرة مرتبطة بالمشكل الأثنيات يشكل نسبة 0.4% وهناك العديد من الأقاليم مازالت في صراع ومحل نزاع ما بين دول الإفريقية ولا يعتبر عامل الإستعمار السبب الوحيد بل هناك عامل طبيعي الحواجز الطبيعية أو جبال التي

<sup>1</sup> سمير قط ، الهجرة غير المنظمة م افريقيا الساحل والصحراء نحو الجزائر ، ملتقى وطني، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، 2013، ص 5.

من أجلها تنشب نزاعات ما بين الدول وبخصوص الموارد الطبيعية كالبتروول والحديد والماس.<sup>1</sup>

مثال على النزاعات نجد سبب تدهور علاقات ما بين مالي ونيجر والسنيغال وموريتانيا هو إستغلال مياه الأنهار ومن جهة أخرى نجد ثورة الطوارق في مالي والنيجر والتي إندلعت عدة تمردات من طرف طوارق على حكومتهم المركزية ما جعل بهذه الأخيرة تشن حملات قمع واضطهاد دفعت الكثير منهم إلى الهروب واللجوء إلى الجزائر ، إن بعض هؤلاء اللاجئين ووفقا لبعض التقارير أصيبوا أثناء الفرار من المعارك المستمرة بجروح بالغة مما يدعو إلى تكثيف الخدمات الصحية وهذا راجع لصراع حدودي وقد تم هروب العائلات من الصراع القائم واللجوء إلى الجزائر وقد تم إحصاء حوالي 35 ألف لاجئ .

إن الإضطرابات والتوتر السياسي والأمني الذي عم في الدولة المالية يشكل دافع هام في تنقلات العديد من سكان هذه الدولة باتجاه الدول المغاربية خاصة الجزائر هناك جدول يوضح نسبة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الجزائر حسب أسباب اللجوء وقد تصدر المشكل الأمني بنسبة 4.1% والمشكل السياسي بـ 2.2% كما هو موضح في الجدول 01 .

## 2. موقع الاستراتيجي للجزائر:

تشير إحصائيات أن 42% من المهاجرين يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط وحوالي 24000 مهاجر إفريقيا جنوب الصحراء يصلون إلى أوروبا سنويا حيث يقيمون بداية في مدن محلية أثناء الرحلة وذلك لتحصيل أموال كافية لمواصلة الرحلة إلى أوروبا على سبيل المثال تكون وجهة بعض مدينة تمراست الشاسعة خاصة منطقة تيزاواتين ثم اتجاه نحو مناطق داخلية شمالية وشرقية للهجرة إلى صقلية.

<sup>1</sup> سمير قط ، مرجع سابق ، ص 5.

وهناك ايضا نسبة من المهاجرين خاصة المالين التي تعتبر الجزائر لهم بلدا للاستقرار وذلك جراء حدة الصراع الدائر في المنطقة .

كذلك كون الجنوب الأقرب لبلدان إفريقيا جغرافيا زد على ذلك تشابه التركيبة الاجتماعية والثقافية مع سكان المنطقة لاسيما بين طوارق تمنراست وطوارق مالي والنيجر على الخصوص كذلك ولاية الوادي التي نلاحظ فيها تواجد كبير للرعاية المالين.<sup>1</sup>

الجدول 01: نسبة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الى الجزائر حسب اسباب الهجرة.

| أسباب الهجرة                       | النسبة المئوية (%) |
|------------------------------------|--------------------|
| عوائد غير كافية                    | 73.8               |
| بطالة                              | 43.1               |
| غياب الأفاق الاجتماعية والاقتصادية | 30.0               |
| مشاكل أمنية                        | 4.1                |
| مشاكل تتعلق بالنظم العام           | 3.1                |
| ضغوط سياسية                        | 2.2                |
| مشاكل لاثنية                       | 0.7                |
| مشاكل دينية                        | 0.4                |

المصدر : Nacer-Eddine Hammouda<sup>2</sup>

الجدول الاول يوضح حسب دراسة نصر الدين حمودة أن الأسباب وراء لجوء المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي إقتصادية واجتماعية بدرجة الأولى فقد أثبتت الدراسة أن 73% من المهاجرين أقروا أن سبب هجرتهم إقتصادي سببه

<sup>1</sup> رشيد ساعد، واقع الهجرة في الجزائر من منظور الأمن الأنساني ، مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 ، ص 63

<sup>2</sup> Nacer-Eddine Hammouda. La migrations irrégulière vers et à travers l'Algérie. European université Institute , - (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008.p40.

نقص الإعانة أسرهم تم البطالة و انغلاق الأفاق الإقتصادية والإجتماعية ب 43,1 % ، أما الأسباب الأخرى كانت ثانوية الوضع الأمني حفز 4,1 % فقط للهجرة نحو الجزائر والأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة أقل من 2% حسب الدراسة .

### المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية والديمغرافية لهجرة الأفارقة الى الجزائر.

إن للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة واللجوء إلى الجزائر من طرف الأفارقة حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة والكثير من المناطق مهددة بالجفاف وهذا يحدث اختلالا خطيرا على حياة الدول الواقعة في نطاق حزام جفاف غالبا ما تعاني من مشاكل عدة خسائر في قطاع زراعي هذا يجبر السكان للهجرة وانتقال إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان يوفر ظروف جيدة واستقرار وعمل<sup>1</sup>.

تعتبر العوامل ديموغرافية عوامل محفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان وإنخفاض مستوى المعيشة الفروق الديمغرافية ومن الوفيات والتركيب العمري تحفز على الهجرة من أسباب الهجرة ووجود ضغوط ديموغرافية وحالة بطالة واسعة التي تشكل في مجملها عوامل طرد للسكان من مواطنيها فالعمال القادمون من جنوب الإفريقي إلى دول ساحل شمال مقبول للعمال في مزارع في مطاعم مصانع مشاريع بناء أعمال نظافة وتشبيد لكونهم يقبلون أجورا منخفضة ولا يطالبون بحق الضمان<sup>2</sup>.

ازدياد المهاجرين الأفارقة حسب دراسات إحصائية وكما هو مبين في الجدول 02 حيث ما يقارب 13900 في مناطق جنوب ، حيث يشكل 64% من الأفارقة خاصة دول الساحل الجنوبي هم يفضلون ولايات الجنوب للقرب الجغرافي مع

<sup>1</sup> سمير قط ، المرجع السابق ، ص 7

<sup>2</sup> رشيد ساعد ، المرجع السابق ، ص 67.

تشابه التركيبة البشرية ونمط المعيشة خاصة مالي والنيجر ومعظمهم شباب قادمون من المدن ويعني 57.8 يفضلون الجزائر كبلد إستقرار في حين 42.2 كبلد عبور.

كما تشير الدراسة وحسب الإحصائيات المبينة في الجدول 03 الذي يوضح ترتيب المهاجرين حسب الجنسيات حيث تحتل مالي المرتبة الثانية ب 2186 مهاجر بنسبة 10.2 بالمائة ونيجر 11200 بنسبة 52.1 بالمائة في المرتبة الأولى ، ويرجع ذلك إلى أن الدولتين تضررتا في السنوات الأخيرة لتعرضهما للأزمات خطيرة من حروب خاصة الأزواد مع الحكومة المالية فعلاوة على الفقر والبطالة كما شهدت هذه الدول موجة جفاف قضت على نمط معيشتهم معتمدة على الرعي وتربية المواشي<sup>1</sup>.

الجدول 02: نسبة الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر.

| المكان  | الأعداد | النسبة المئوية (%) |
|---------|---------|--------------------|
| الوسط   | 2500    | 11.63              |
| الغرب   | 4100    | 19.07              |
| الجنوب  | 13900   | 64.65              |
| الشرق   | 1000    | 4.65               |
| المجموع | 21500   | 100                |

المصدر : Nacer-Eddine Hammouda<sup>2</sup>

الجدول الثاني يوضح أن النسبة الأكبر للمهاجرين الأفارقة يفضلون استقرار في المدن الجنوبية من الوطن تمنراست ورقلة والوادي للقرب الجغرافي وتشابه التركيبة ويعود ذلك لتشابه لون تركيبة البشرية مع سكان جنوب وقرب تشابه التركيبة اجتماعية ونمط المعيشة وقرب اللغوي مثل طوارق تمنراست وطوارق مالي ثم تعتبر متوسطة في الغرب والوسط حين تقل أعدادهم في الشرق .

<sup>1</sup> رشيد ساعد ، المرجع السابق ، ص 68 .

<sup>2</sup> Nacer-Eddine Hammouda. Référence précédente.p50

الجدول 03: نسبة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الجزائر حسب الجنسيات

| الجنسية    | العدد | النسبة المئوية (%) |
|------------|-------|--------------------|
| نيجر       | 11200 | 52.1               |
| مالي       | 2186  | 10.02              |
| كاميرون    | 1347  | 6.3                |
| غانا       | 1324  | 6.2                |
| نيجيريا    | 1266  | 5.9                |
| البنين     | 938   | 4.4                |
| كونغو      | 776   | 3.6                |
| ليبيريا    | 641   | 3                  |
| ساحل العاج | 338   | 1.8                |

المصدر : Nacer-Eddine Hammouda

الجدول 03 يوضح أن النسبة الكبيرة للمهاجرين الأفارقة كانت النيجر ومالي حيث قدرت الهجرة في النيجر بـ 52.1 بالمائة أي 120 مهاجر و 2186 أي نسبة 10.2 بالمائة من جانب مالي ويرجع أسباب ذلك أن هذين البلدين كانتا من أكثر البلدان تضررا في السنوات الأخيرة لتعرضهما لأزمات خطيرة فعلاوة على الفقر الذي يعيشه سكان هذه المناطق وغياب أفاق إقتصادية وبطالة زد على ذلك شهدت هذه الدول موجات جفاف خطيرة أثر على نمط المعيشي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سمير قط ، المرجع السابق ، ص 8.

## المبحث الثاني : انعكاسات ظاهرة الاجانب على الأوضاع العامة في الجزائر .

إذا كانت الآثار الإقتصادية التي تتجر عن تقديم الحماية أو الرعاية الإجتماعية للاجئين من خلال ميزانية مخصصة لهم توفر لهم العيش هذا يجعل من الآثار تظهر سريعا ، عكس ذلك فان الآثار الإجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور لكنها تفرز يوما بعد آخر بشكل يصعب السيطرة عليها، خاصة على المستوى الصحي والأخلاقي والديني والأمني يشكل خطرا على المنظومة الإجتماعية ، إن ظاهرة الجوء الأفارقة في الجزائر تساعد على تنامي مجموعة من ظواهر الإجتماعية الخطيرة منها الجريمة والمخدرات وتزوير العملات والأمراض مثل السيدا والملاريا مما يحتم على السلطات الجزائرية اتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة الظاهرة قد أثرت الظاهرة على الجزائر سلبا في مختلف الميادين

### المطلب الأول : التداعيات السياسية والأمنية .

تعتبر الهجرة من أهم تهديدات ومخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر والقادمة من صحراء نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها وارتباطها بأشكال الجريمة مثال تهريب وتجارة السلاح ومخدرات وتزوير الأوراق نقدية بالإضافة للأمراض والآفات صحية المصاحبة لها<sup>1</sup>.

### اولا: تمويل الجماعات الإرهابية

تواطؤ بين الإرهابيين والمهربين هناك تعاون إجرامي بين الطرفين تسعى الجماعات الإرهابية إلى استغلال أوضاع الصحية للمهاجرين التجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمال إجرامية تشير إحصائيات الخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني إلى تورط مهاجرين في تزوير جوازات و عملات مزورة ووثائق وتفيد الدراسة عن تورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد وإقتصادها وتفيد التقرير انه

<sup>1</sup> نبيل بويبية ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في المنطقة الصحراء الكبرى . مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011 ، ص 92.

خلال الثلث الأول من 2008 فقط تم توقيف 688 أغلبهم من مالي ونيجر تم إيداع 156 موقوف السجن 25 بتهمة تزوير وثائق وعملة 3 بتهمة حيازة مخدرات بالاضافة إلى 41 متورط في تهريب خاص بالحدود الغربية.<sup>1</sup>

### ثانيا :ظهور شبكات دولية لتهريب السلاح

الحدود الشاسعة للجزائر تشكل منفذا سهلا لإدخال الأسلحة لدعم الجماعات الإرهابية خير دليل العملية التي نفذتها قوات الجيش يوم 31/01/2014 بجنوب عين صالح حيث تم القضاء على مجموعة إرهابية تابعة للجماعة السلفية للدعوة والقتال كانت تحاول المرور عبر الحدود الجزائرية المالية أسفرت العملية على إسترجاع 17 قطع سلاح صنف هاون ورشاشات وقنابل 200 قطعة سلاح خفيف منها 190 مسدس رشاش كلاشينكوف، على لسان قائد مجموعة الخامسة لدرك عن وجود علاقة بين شبكة نقل مهاجرين من ساحل الإفريقي بإتجاه الجزائر وشبكات تهريب الوقود جزائري باتجاه نيجر وشبكة تهريب السجائر من مالي عبر تمراسات وبإتجاه ورقلة مع شبكات تهريب والمتاجرة بأسلحة تستغل عائداها باختلافها لشراء الأسلحة من مالي ونيجر وتمريرها نحو شمال، تعتبر مالي ونيجر مصدر للأسلحة مسوقة من طرف شبكات متخصصة في متاجرة في الجزائر وهي أسلحة قديمة مصدرها دول أوربية مصنعة.<sup>2</sup>

### ثالثا: انتشار ظاهرة تهريب المخدرات

إن تهريب المخدرات لم يصبح يقتصر على المغرب فقط بل امتد ليشمل في سنوات الأخيرة الحدود المالية حيث أصبح هذا البلد منتجا و مصدرا للمخدرات كما هو موضح في شكل رقم 01 الخريطة توضح مناطق العبور وتنقل .

<sup>1</sup> نبيل بويبية ، المرجع السابق ، ص 92.

<sup>2</sup> جريدة الخبر عدد 5702 اليوم 21/4/2008



## رابعاً : علاقة المهاجرين بالجريمة المنظمة

هناك تقرير أعدته لجنة من خبراء بخلية علم إجرام بقيادة درك الوطني حول ظاهرة هجرة من منطقة جنوب الصحراء تم إحصاء 30 ألف مهاجر خلال 201 إلى 2007 وحسب تقرير قدم هؤلاء من دول الساحل الإفريقي تم إحصاء 1683 امرأة و1300 قاصر ، وأعلى نسبة كانت 2005 6600 مهاجر وأقل نسبة 2003 ب 1800 موقوف و7700 أدانتهم العدالة بالسجن وأفرجت عن 1854 شخص وتم ترحيل البقية وعددهم 20 ألف بالنسبة للقضايا تورط 899 مهاجر من بينهم نساء أدانت العدالة 495 بالسجن فيما أمرت بالإفراج مؤقت عن 395 بين 2000 و2008 ، أشار التقرير درك الوطني إلى ارتفاع عدد القضايا المعالجة في إطار مكافحة الهجرة بنسبة 30 بالمائة في 2008 و66 بالمائة لعدد الموقوفين.<sup>1</sup>

## الشكل 01: خريطة تبين مسالك المهاجري السريين

المصدر: المركز الاوروبي لدراسات<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نبيل بوببية ، المرجع السابق ، ص 94 .

<sup>2</sup> المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات موقع الكتروني : <https://www.europarabct.com> تم الاطلاع عليه يوم 25 ماي 2022 على الساعة 15.03 بتوقيت الجزائر

الشكل رقم 01 خريطة تبين اهم المسالك المهاجرين غير شرعيين حيث يتبين أن الجزائر تعتبر كمنطقة عبور المهاجرين الى اوروبا حيث يبين الخط الاخضر اهم المسالك الرئيسية انطلاقا من مالي عبورا بتمنراست الى ورقلة ثم تنقسم الى وجدة ليتم عبور البحر عبر مسالك فرعية من المغرب الى اسبانيا او عن طريق الوادي الى تونس و ليبيا عبر مسالك لعبور البحر الى ايطاليا.

### المطلب الثاني : التداعيات الاجتماعية والاقتصادية .

إن العبأ الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق عدد كبير من المهاجرين أو اللاجئين خاصة الماليين زاد في نسبة البطالة التوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان العيش اليومي وبالتالي أثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات مما أدى إلى توسع الجرائم الاقتصادية وبالتالي تهريب ثروات إلى بلدانهم بأثمان بخسة مما يضر الاقتصاد الوطني سنذكر أهمها :<sup>1</sup>

- إخلاء بآليات السوق وخلق عدم توازن بين العمالة المتسللة للدولة .
- انتشار العمالة العشوائية غير ضرورية ذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية .
- تزايد نسبة البطالة في الجزائر .
- تدهور القدرة الشرائية للمواطنين .
- تزايد جرائم غسل الأموال والتعود على الربح السريع .

التأثير على ميدان الاجتماعي يظهر في عدة آفات سنذكرها كتالي :

<sup>1</sup> فايضة بركان ، آليات تصدي للهجرة غير شرعية ، مذكرة ماجيستر في حقوق ، تخصص علم إجرام وعقاب ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011 ، ص 63.

### 1- تجارة غير مشروعة في النساء والأطفال .

أخذت منظمات الإجرامية بعدا جغرافيا في المنطقة ، لاسيما نشاط الإجرامي في الدعارة أي استغلال والإسترقاق الجنسي حيث تستغل منظمات إجرامية هذا المجال عبر شبكات منظمة مختصة في جلب نساء والأطفال من جنوب صحراء الفقيرة والجزائر تعتبر معبر لنقلهم إلى أوروبا لإستغلالهم في دعارة ولإسترقاق الجنسي ونلاحظ بأن أعلى نسبة المصابين بداء السيدا موجود في الجزائر خاصة بالولايات الحدودية جنوبية <sup>1</sup>.

### 2- تفشي المظاهر المضرة بالمجتمع المحلي .

تفشي ظاهرة الرشوة وهي طريقة التي يحاول بها المهاجرين السريين للحصول على وثائق إدارية اللازمة لضمان بقاء مع اللاجئين بصفة قانونية كذلك رواج إستهلاك المخدرات و المتاجرة بها زاد على ذلك ظهور أقليات ذات نزعة دينية " مسيحية " في الجنوب الكبير خاصة تمنراست ، إنتشار أعمال الشعوذة خاصة في أواسط النساء من طرف الأفارقة خاصة النيجيريين و بيعهم للأدوية والأعشاب ولعقاقير المستحضرة الضارة بالصحة <sup>2</sup>.

### 3- تفشي الأمراض الفتاكة .

إنعكاس ظاهرة اللاجئين في الميدان خاصة في إنتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية منها المعرض لفقدان المناعة المكتسبة "السيدا" حيث نجد أن المرض في تزايد مستمر خاصة في شريط الحدودي وتحتل ولاية تمنراست أعلى نسبة من المصابين حيث أصبح هذا الداء يشكل تهديدا على الدولة الجزائرية بإضافة إلى ذلك ظروف المزرية للإقامة في المخيمات ساعد في ظهور أوبئة خطيرة يصعب

<sup>1</sup> نبيل بويبية ، المرجع السابق ، ص 96

<sup>2</sup> جريدة الشروق عدد يوم 2008/04/21.

التصدي لها كالسل وأمراض الجلدية وغيرها مما أثر سلبا في سياسة الوطنية نتيجة الإختلالات التي أحدثتها العدد الهائل من النازحين.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث : آليات الحكومة الرسمية و الغير رسمية للتعامل مع ظاهرة الاجانب في الجزائر.

إن تزايد ظاهرة اللجوء الأفارقة في الجزائر خاصة لجوء الماليين بسبب الحروب الأهلية وانعدام الاستقرار الأمني في البلاد والجزائر تعتبر من بين الدول التي تولي اهتمام لهؤلاء اللاجئين بفعل الإتفاقيات التي أمضتها الجزائر لحق اللجوء وتحاول توفير الرعاية أو الحماية لهؤلاء اللاجئين وضمان لهم مأوى يليق بهم، لكن نجد في وسط هؤلاء اللاجئين مهاجرين سريين من مختلف الجنسيات مما يمهّد إلى تنامي مجموعة من الظواهر الإجتماعية الخطيرة منها المخدرات والقتل والتزوير وما ينجر عن كل هذا الأمراض والمساس بالأمن الإجتماعي للجزائريين مما يحتم على الدولة الجزائرية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة .

#### المطلب الأول : الآليات الأمنية و السياسية

عملت الجزائر على تبني إستراتيجية للتعامل مع الظاهرة من خلال وضع محاور أساسية تتمحور حول الأولويات التالية:<sup>2</sup>

##### اولا - معرفة التدفقات :

من أجل سيطرة أفضل على تدفقات اللاجئين الماليين عملت السلطات الجزائرية على وضع إحصائيات من خلال أجهزة الشرطة والدرك كذلك وزارة الداخلية بالتنسيق مع الولاية (الوالي) لكل ولاية خاصة التي يتدفق إليها الماليين بكثرة والعمل على إحصائهم ، كما يجري منذ سنوات إنشاء مركز للبحث ودراسات حول الهجرات تشرف عليه وزارة الداخلية والهدف منه التشجيع على جمع

<sup>1</sup> جريدة الشروق عدد يوم 20 / 4 / 2007 .

<sup>2</sup> رشيد ساعد ، المرجع السابق ، ص 94 .

معلومات على تدفقات هؤلاء بمساعدة مصادر موثوق بها تابعة لهيئات مكلفة بإدارة حركة سكان الأجانب.

### ثانيا- السيطرة على التدفقات :

تعمل الجهات الأمنية على السيطرة على ظاهرة المهاجرين السريين الذين يتسللون في وسط اللاجئين الماليين وبالتنسيق مع المندوبية الأمنية للولاية ومكتب الرعايا الأجانب تقوم بإشراف على عملية الترحيل كذلك جمع إحصائيات مع وضع تقرير ومراسلة وزارة الداخلية وإعلامها بعمليات الترحيل وما إلى ذلك ولسيطرة على هذه التدفقات وجب القيام بهذه الأعمال أهمها :<sup>1</sup>

- **السجن والترحيل:** يشمل الأشخاص المقيمين بطريقة غير شرعية على الأراضي الجزائرية خاصة النيجريين وتقوم الجهات الأمنية إما بترحيلهم إلى بلدانهم و أما بالسجن بالنسبة للذين يتم الحكم عليهم بالسجن بتهم متنوعة .

- **التسامح:** إن التسامح يشمل حتى اللاجئين الماليين الموجودين بصفة مؤقتة على الأراضي الجزائرية بفعل عدم الإستقرار في بلادهم ، بحيث تعمل الجزائر على تجميع هؤلاء في مناطق أو مخيمات اللاجئين

### ثالثا - التعاون :

تعمل السلطات الجزائرية في إطار جهود توفير الحماية الإجتماعية للاجئين مع مكافحة التدفقات غير الشرعية و ذلك على مستوى الوطني و الإقليمي و الأورو متوسطي وذلك لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع و ذلك من خلال :

- **التعاون مع الدول الأوروبية:** التعاون يكون على مستوى المجموعات الأوروبية أو على مستوى الثنائي (إسبانيا، إيطاليا) ويهدف إلى تدعيم قدرات الحكومة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات والنزوح وترحيل المهاجرين السريين.

<sup>1</sup> رشيد ساعد ، المرجع السابق ، ص 95 .

- **التعاون الإقليمي :** من خلال إشراك دول الساحل للسيطرة على الهجرات وفي هذا الإطار تشارك في مؤتمر النيباد وتتعاون مع الجهات الأمنية لدول الجوار كإتفاق الأمني مع مالي والتعاون على توفير الحماية للاجئين من خلال الدول المستقبلية والمرسلة ومن خلال تطبيق مقاربة متوازنة مع وضع إجراءات مناسبة والتي تتمثل في <sup>1</sup> :

- تطوير آليات مقاومة للشبكات التي تعمل في التهريب والمتجارة بالأشخاص والبحث عن وسائل توفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.
- تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال التكوين وبناء قدرات العاملين و تجهيز وسائل لمراقبة الحدود
- تطوير اتفاقيات إعادة القبول أساس شروط قيم ضبطها بصفة مشتركة .
- تشجيع الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية في هذا المجال وتطبيقها بصفة فعلية.
- تطوير التعاون أكثر فعالية بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والمنظمات التي تدعم الهجرة السرية .

اتخاذ القوانين الجديدة المتصلة بشروط دخول وإقامة الأجانب بالجزائر جاءت في وقت أين عززت الجزائر جهودها من أجل تشديد الرقابة على الحدود، والتحكم في النشاطات والحركة عبر الحدودية ، في هذا الإطار خصصت الجزائر مبلغا ضخما وصل إلى 3 ملايين دولار من أجل عصرنه رقابتها وحمايتها الالكترونية، والتي أكملتھا بطلب طائرات هليكوبتر للرقابة البحرية في الشمال والمناطق الجنوبية، بهدف التحكم في موجات الهجرة غير النظامية عبر الحدود ومن أجل التحكم في هذه الوسائل العصرية، لمراقبة الحدود، بذلت الجزائر جهودا معتبرة لإعداد وتكوين القائمين عليها، فقد عملت على تكوين فرق أمن خاصة مهمتها مراقبة الهجرة غير النظامية، وفي هذا الإطار قامت الجزائر باستحداث مكتب لمكافحة والوقاية وإدارة هذه الهجرة، وقد قام هذا المكتب بإنشاء 11 مركزا إقليميا

<sup>1</sup> رشيد ساعد ، المرجع السابق ، ص 96

في كل ولاية من الولايات التي تعرف هذه الظاهرة تلمسان، تمنراست، ورقلة ، مهمة هذا المكتب لا تتوقف عند ضرب خطوط وإجراءات القيام بهذه الهجرات غير النظامية فحسب، ولكن أيضا الحد منها قبل انتشارها في إقليم الوطن ولتحقيق هذه المهمة خلق المكتب مجموعة مكونة من 1000 عون أمن، متخصصين في مكافحة شبكات الهجرة غير النظامية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : الآليات الاجتماعية والإقتصادية .

عفت السلطات الجزائرية الرعايا الماليين المقيمين في الجزائر من عمليات الترحيل التي تشمل المهاجرين الأفارقة من جنسيات مختلفة، وانطلقت نهاية السنة الماضية عبر ترحيل 5 آلاف مهاجر من دولة النيجر نهاية مارس 2015 طوعية بطلب من حكومة بلادهم ، كما تعمل الحكومة على اشراك المجتمع المدني في توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء اللاجئين الماليين، كما كشفت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس في اتصال خصت به المحور اليومي ، عن إعفاء الرعايا الماليين المتواجدين على التراب الوطني بطريقة غير شرعية من عملية الترحيل، بسبب سوء الأوضاع الأمنية في بلادهم خلال السنوات الأخيرة وحسب معلومات مقدمة من مندوبية الأمن تم فيها الحديث عن العملية التي يتم فيها ترحيل الماليين إلى تمنراست ووضعهم في مخيمات هناك حيث أجريت عملية الترحيل بتعاون مع الولاية وذلك بتكليف ممثلي مندوبية الأمن القيادة القافلة مع السائق أما الصحة تم تسخير طبيب وممرضان وسائق سيارة إسعاف أما الهلال الأحمر تم تسخير 6 مرافقين ومن جانب النشاط الاجتماعي مرافقين أما أعوان الصيانة 02 ميكانيكي أما العدد الإجمالي للمرحلين (796 رعية 739 رجال و 43 نساء و14 أطفال) أما من الجنسية المالية 202 رعية ، حيث تم تسخير إمكانيات مادية بتوفير ثلاث وجبات غذائية لكل فرد إنطلقت القافلة على الساعة 11:30

<sup>1</sup> Nacer-Eddine Hammouda. La migrations irrégulière vers et à travers l'Algérie. European université Institute , - (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008.p80.

بمرافقة أمن ممثلة في الدرك وبحضور وسائل إعلام المحلية وإشراف سلطات مدنية وعسكرية القافلة تؤدي ليلتها في حاسي الفحل للإتمام الرحلة إلى تمنراست تم تسليم الرعايا إلى بلدانهم باستثناء المالئون يتم إبقاء هم في مخيمات تمنراست.<sup>1</sup>

وأكدت بن حبيلس أن عملية الترحيل القادمة ستتم نهاية مارس 2016 ، غير أنها لم تكشف عن عدد الرعايا المعنيين بالترحيل خلال هذه العملية أو جنسية الرعايا الذين ستشملهم أيضا، مشيرة إلى أنه تم ترحيل في السابق حوالي 2700 لاجئ إفريقي من جنسية نيجيرية، بطلب من حكومة بلادهم، مؤكدة أنه تم إحصاء 750 طفل بين المرحلين، منهم من جاء رفقة والديه وآخرون دون أوليائهم، وأوضحت سعيدة بن حبيلس أن توقف عملية الترحيل التي تم مباشرتها قبل فترة ناتجة عن سوء الأحوال الجوية التي مست مختلف مناطق الوطن، بما فيها المناطق الجنوبية، حيث كان يتم نقل المعنيين عبر البر إلى ولاية تمنراست، ومن ثم إلى بلادهم وكان وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي قد كشف عن وجود 25 ألف مهاجر ينحدرون من 10 جنسيات إفريقية، معظمهم يقيمون في مراكز الإيواء كم هو موضح في الشكل 01 خريطة تبين أهم المخيمات اللاجئين في الجزائر التي خصصتها الجزائر لهم في إطار التكفل الإنساني والصحي بهم، وقال إن وزارة الداخلية والجماعات المحلية وبالتعاون مع وزارة التضامن وباقي الشركاء وفرنا كل الظروف الحسنة للتكفل بهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، وهدفنا نقلهم إلى أوطانهم في أحسن الظروف الممكنة ، كما تطرق في حديثه إلى عملية الترحيل المقبلة، مشيرا إلى أنها ستكون مبرمجة في نهاية شهر مارس، وتخص بالدرجة الأولى الأفارقة الوافدين من دولة النيجر، ويعد جل الأفارقة المتواجدون على التراب الوطني بطريقة غير شرعية حسب عدة تقارير فارين من النزاعات والإرهاب والفقر من دولهم، حيث يتسللون إلى الجزائر للعمل في شبكات التسول والحصول على فرص عمل في ورشات البناء، في حين لجأ البعض الآخر إلى

<sup>1</sup> مفوضية الامم المتحدة لحماية اللاجئين موقع الكتروني: unhcr-arabic.org تم الاطلاع عليه يوم 28 /05/ 2022 على ساعة 22:00



النشاط ضمن شبكات النصب والإحتيال من خلال تزوير النقود وإبرام صفقات وهمية ، بالإضافة إلى بيع مختلف أنواع المخدرات الخطيرة كالكوكايين وغيرها<sup>1</sup>.

### التعاون الإقتصادي :

تسعى الحكومة الجزائرية في العمل على تمكين اللاجئين من الحصول على التعليم والرعاية الصحية العامة مجانا في جميع أنحاء البلاد وقد تم اتخاذ تدابير أمنية للاجئين والمنظمات إنسانية في المخيمات وتعمل مفوضية الدولية لحماية شؤون اللاجئين في هذا الإطار أحصت المفوضية خلال عام 2015 بـ 90,000 لاجئ صحراوي ومن أفريقيا وجنوب الصحراء وأفراد فروا من الأزمات في مالي حول اللاجئين الذين حصلوا على مساعدة من مفوضية<sup>2</sup>.

### الجدول 04: يبين عدد اللاجئين الذين حصلوا على مساعدة من المفوضية في الجزائر

| فئة السكان | بلد الأصل       | يناير/ كانون الثاني                                | ديسمبر/ كانون الاول                                |
|------------|-----------------|----------------------------------------------------|----------------------------------------------------|
|            |                 | اجمالي العدد<br>حصلوا على<br>مساعدة من<br>المفوضية | اجمالي العدد<br>حصلوا على<br>مساعدة من<br>المفوضية |
| لاجئون     | فلسطين          | 4.050                                              | 60                                                 |
|            | كوت ديفوار      | 50                                                 | 50                                                 |
|            | بلدان أخرى      | 120                                                | 120                                                |
|            | الصحراء الغربية | 90.000                                             | 90.000                                             |
| طالبو لجوء | الكاميرون       | 120                                                | 120                                                |
|            | مالي            | 400                                                | 200                                                |

<sup>1</sup> مفوضية الامم المتحدة لحماية اللاجئين موقع الكتروني: unhcr-arabic.org

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

|        |        |        |        |            |         |
|--------|--------|--------|--------|------------|---------|
| 3.000  | 3.000  | 2.200  | 2.200  | سوريا      |         |
| 200    | 300    | 300    | 300    | بلدان أخرى |         |
| 93.630 | 97.910 | 93.250 | 97.240 |            | المجموع |

المصدر: مفوضية الامم المتحدة لحماية اللاجئين unhcr-arabic.org

الجدول 04 يوضح أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء حسب البلدان والذين استفادوا من مساعدة مفوضية اللاجئين من مساعدة مفوضية اللاجئين في الجزائر حيث قدر عدد للأشخاص الذين تعتني بهم المفوضية في عام 2015 حوالي 90,000 لاجئ صحراوي و 4,050 لاجئ فلسطيني أما طالبي اللجوء من دول العربية مثل سوريا قدر العدد بـ 2,200 لاجئ أما من الدول الأفريقية ومعظمهم أفراد فروا من الأزمات مثل مالي وتحتل المرتبة الأولى بـ 400 لاجئ بعدها الكامرون 120 وساحل العاج بـ 50 لاجئ ، حيث أن معظم اللاجئين يقيمون في المناطق الحضرية .

كما تعمل مفوضية على توفير حماية الدولية وتقديم المساعدات والخدمات الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء في الجزائر وذلك في إطار سياسة الهجرة المختلطة وتحسين مكان اللجوء في البلاد وإعداد خطة الإدارة تحركات الهجرة على نطاق واسع بما يتماشى مع متطلبات الحماية وتنفيذ بالتعاون مع الهيئات الوطنية الهلال الأحمر الجزائري والجهات الحكومية وذلك بالتشاور مع خطة عمل المفوضية وإيجاد حلول دائمة للاجئين من أفريقيا وجنوب الصحراء وتنسيق مع السلطات المحلية وممثلين عن اللاجئين وتعزيز التخطيط مشترك وعملية تقييم وتنسيق مع برنامج الأغذية العالمي في إطار تدخلات الغذائية وطعام ودعم تقني تعاون مع يونيسف في مجالي الصحة والتعليم وتنسيق مع أكسفام لتحسين المأوى والأمن غذائي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مفوضية الامم المتحدة لحماية اللاجئين موقع الكتروني unhcr-arabic.org مرجع سابق .

إعداد ميزانية بشكل مستمر لتلبية نمو تدفق الهجرة ، وتعتبر الجزائر كبلد مستقبل للاجئين توجه أكثر من 4,500 طالب لجوء إلى مكتب بين 2009 و 2013 طالبين للحماية حيث قدرت القيمة الإجمالية للإحتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء بـ 33.2 مليون دولار .

تهدف المفوضية لحماية الأطفال والتعليم والحد من العنف الجنسي ولتحقيق الأهداف هناك عراقيل التي تقف في وجه المفوضية لتحقيق الأهداف منها نقص التمويل ، وتعذر الوصول إلى أشخاص قد تعتني بهم والحالات التي لم يبلغ عنها والظروف متغيرة والمشاكل الأمنية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : الآليات القانونية .

تتجلى الحاجة إلى التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني خاصة اللاجئين وذلك من خلال إجراء التغييرات على التشريعات الجزائرية في قانون 212/66 بتاريخ 21 يوليو 1966 الذي يتعلق بحالة الأجانب وإقامة تعديل من خلال قانون 11/08 بتاريخ 21 يوليو 2008 حيث يسعى القانون الجديد إلى تلبية الرغبة في التعامل مع الهجرة في إطار قانوني وفقا لوضع تدفق الأشخاص<sup>2</sup> ، إن تطور ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة أجبرت الجزائر على مواجهة هذه التحديات الجديدة من خلال السيطرة على تنقل الأفراد لاسيما على الشريط الحدودي كل هذه الظروف أوجبت على الجزائر مراجعة وتعديل قوانينها المتعلقة بهذا المجال يهدف مشروع القانون الجديد إلى تحديد شروط دخول الأجانب وخروجهم وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر بموجب إتفاقيات دولية التي تشترك الجزائر فيها ويحدد القانون إجراءات الجنائية التي تطبق على أي شخص تتم إدانته بانتهاك القانون وفقا لما هو منصوص عليه بموجب هذا القانون ، وهو ما يعاقب عليه القانون إداريا بالترحيل وفقا للمادة (22) التي يطلب بموجبها من الأجنبي قيد النزاع

<sup>1</sup> مفوضية الامم المتحدة لحماية اللاجئين موقع الكتروني : [unhcr-arabic.org](http://unhcr-arabic.org)

<sup>2</sup> القانون رقم 08-11 المتضمن قانون الخاص بدخول وخروج وإقامة وتنقل الأجانب في الجزائر الصادر بتاريخ 2 يوليو 2008 ، الجريدة الرسمية . العدد 232 ، الصادر بتاريخ 11/2/2010 ، ص 25 .

مغادرة الجزائر في غضون ثلاثين يوما حسب المادة (30) يتم ترحيل بموجب مرسوم من وزارة الداخلية :

- إذا تبين للسلطات الإدارية أن وجوده في الجزائر يشكل تهديدا للنظام العام أو الأمن الدولة.
- إذا صدر في حقه حكم أو قرار قضائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية بسبب ارتكابه جنحة أو جناية
- إذا لم يغادر الإقليم الجزائري المحدد له طبقا للمادة (22)

و يراعي قانون المصالح الإقتصادية و الإستراتيجية للبلد ، فضلا عن خيارات توظيف المتعلقة بسياسة التوظيف الوطنية و أولويات الأمن و نظام العام و تنظيم الأجانب يخضع لتنظيم دقيق لتسهيل إجراءات إدارات المتكفلة بالأجانب ، و من اجل توفير الحماية لهؤلاء الأجانب الذين دخلوا الجزائر بشكل قانوني

كما زاد قانون 2008 في صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة الأجانب حيث يكون الوالي هو الشخص الوحيد المخول له كامل الصلاحيات للنظر في هذا الموضوع الذي كان من صلاحيات وزير الداخلية في السابق على نحو منصوص في تشريعات 1966.<sup>1</sup>

أصبحت الهجرة غير الشرعية، بما فيها الهجرة السرية، جريمة طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 13 أوت 2008 والذي يجعل من المهاجر بشكل غير شرعي، عرضة للسجن لمدة ستة أشهر كاملة حيث تتم محاكمته، من ثمة يقبع رهن الحبس المؤقت، وفقا للمادة 175 من القانون 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 651/66 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون

<sup>1</sup> القانون رقم 08-11 المتضمن قانون الخاص بدخول وخروج وإقامة وتنتقل الأجانب في الجزائر الصادر بتاريخ 2 يوليو 2008 ، الجريدة الرسمية. العدد 232 ، الصادر بتاريخ 11/2/2010، ص 26.

العقوبات الجزائري<sup>1</sup> في حين تتشدد العقوبة بالنسبة للمتورطين في تجارة بالبشر، أو مساعدة شبكات الهجرة، حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات .

تجريم الهجرة غير الشرعية، يعد أحد تغيرات الموقف الجزائري بشأن هذه القضية فهي حذت حذو أوروبا، التي إتخذت هذا الإجراء منذ زمن وقد برر صناع القرار الجزائريون أن هذا الإجراء يصب في مصلحة الجزائر، بعدما باتت تشكل الهجرة غير الشرعية من تهديد للأمن الجزائري، بسبب إرتباطها بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدودية، سيما من الساحل والصحراء ، فقد صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق نور الدين يزيد زرهوني " كان من الحتمي لنا تكييف ترسانتنا القانونية، مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن، والتي شهدت تطورات منذ إعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا، خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وظاهرة الإرهاب فمن الأجدر ومن الضروري لنا تجريم الهجرة غير الشرعية " وكانت حجة وزير الداخلية في ذلك، أن الهجرة غير الشرعية باب مفتوح لكل التهديدات المحتملة خاصة الإرهاب، تجارة المخدرات والجريمة المنظمة وبغية مكافحة هذه الظاهرة التي تفشت، والتصدي للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، جاءت المجابهة التشريعية لهذه الظاهرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 10/09، الخاص بقانون العقوبات ، الصادر بتاريخ 25 فيفري 2009 ، الجريدة الرسمية .العدد 232 ، الصادر بتاريخ 25 /2/ 2010 ، ص 30.

<sup>2</sup> Hocine labdelaoui, les dimensions sociopolitiques de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière. Européen université Institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008, P 8.

**خلاصة الفصل :**

من خلال دراستنا لهذا الفصل، والذي تطرقنا فيه الى السياسة الجزائرية الرسمية والغير رسمية اتجاه ظاهرة الاجانب حيث تركزت دراستنا في المبحث الاول على الافارقة المتواجدين في ارض الوطن واسباب تواجدهم وقد توصلنا الى ان اهم سبب هي اسباب اقتصادية وامنية بدرجة اقل اما في المبحث الثاني فقد تحدثنا على انعكاسات ظاهرة الاجانب على الاوضاع العامة في البلاد وتوصلنا الى ان هناك تداعيات امنية واقتصادية وحتى اجتماعية تأثرت بتواجد الاجانب وفي الاخير تحدثنا على اليات الحكومة الرسمية والغير رسمية للتعامل مع ظاهرة الاجانب .

الخاتمة

## خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة والتي كانت حول السياسة الجزائرية تجاه ظاهرة الاجانب تحديد اصناف كل الاجانب المقيم في تراب الوطن فمع مرور الزمن أصبحت تأخذ بعد قانوني وذلك بانتظام الدول وترسيم حدودها وبإضافة إلى إصدارها للتشريعات وقوانين الخاصة بتنقل الأشخاص وهجرتهم وأي خرق للقوانين تعتبر صفة الهجرة غير شرعية.

رغم كثرة الاجانب في الجزائر تم تركيزنا على الافارقة المتواجدين بكثرة فيالتراب الوطني بسبب عدم استقرار بلادهم على عكس البلدان المجاورة حيث نجد ان ظاهرة الاجانب من اللاجئين والمهاجرين الغير الشرعيين من الافارقة عرفت استفحال شديد في البلاد وقد سعت الجزائر الى وضع سياسة لحماية الاجانب وخاصة اللاجئين كما سعت ايضا الى التفريق بين المهاجر الغير شرعي واللاجئين بسن قوانين ودرساتير تحفظ حقوقهم.

رغم تعدد الاسباب المؤدية الى دخول الجزائر من طرف الافارقة الا اننا نمي الى الراي القائل بأن الدوافع الرئيسية هي ذات طابع اقتصادي، تتعلق اساسا بالنظام الاقتصادي العالمي الذي خلق فجوة كبيرة بين دول العالم وكرس التبعية ، والتقسيم الدولي للعمل وهو العامل الذي تفسر به حالات العنف والحروب التي تؤدي الى الهجرة من الجنوب بحيث ازدادت في الآونة الاخيرة بسبب تزايد نشاط شبكات الاجرام والتهريب .



## التوصيات :

- مراقبة الأجانب هي نوعان المراقبة على الحدود والتي تقوم بها مصالح شرطة الحدود وهذه المراقبة تتمثل في التحقق من كون الأجانب الراغبين في الدخول إلى الوطن يحملون الوثائق الضرورية ومراقبة بعد الدخول تقوم به خاصة المصالح الأمنية بالتنسيق مع الجهات القضائية وفقا لما نص عليه القانون رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر اواقامتهم بها وتنقلهم فيها الذي يساير الاتجاهات الحديثة في قبول الأجانب في الإقامة في أراضي الدولة وتمتع الأجنبي بسائر الحقوق اللازمة لحياته وكيانه الإنساني
- تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الافريقية المعنية وتبادل المعلومات بخصوص المهاجرين والملاجئين .
- اشراك مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في دعم ومساعدة الاجانب بتقديم مساعدات من اجل المساهمة في تطوير العمل الخيري وتسهيل على الدولة في عملها بتقسيم المهام مع هذه المؤسسات .

## قائمة المراجع والمصادر

- القرآن الكريم
- النصوص القانونية
- قانون 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 ، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر . ع 36 مؤرخة في 28 جمادى الثانية 1429 الموافق 2 جويلية 2008.
- قانون رقم 10/09، الخاص بقانون العقوبات ، الصادر بتاريخ 25 فيفري 2009 ، الجريدة الرسمية .العدد 232 ، الصادر بتاريخ 25 /2/ 2010
- الكتب
- حسان الهندي، الإسلام و القانون الدولي، ط2، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، سوريا 1994
- طارق الهيشاوي ، الهجرة غير شرعية رؤية مستقبلية . دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2009،
- عبد القادر رزيق المخادمي ،الهجرة سرية والجوء، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012
- عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص ج1 ، في الجنسية و الموطن وتمتع الأجانب بالحقوق (مركز الأجانب) ط 1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977
- فضيل دليو ، علي غربي ، الهاشمي مقراني ، الهجرة والعنصرية في الصحافة الاوروبية ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ، الخروب، قسنطينة، 2003
- فؤاد شباط ، المركز القانوني للأجانب في سوريا ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، 1965

- ميشال كابرون ، أوربا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي و الأفريقي ، ترجمة سمير أمين ، دار الفارابي، بيروت ،2009
- وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ( دراسة مقارنة)، ط 3، دار الفكر، دمشق، 1998

#### - المقالات والمجالات

- جريدة الخبر عدد 5702 اليوم 21/4/2008
- جريدة الشروق عدد يوم 20 / 4 / 2007 .
- جريدة الشروق عدد يوم 2008/04/21.
- شريف السيد، "اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان"، مجلة الموارد. صيف 2005
- صلاح الدين طلب فرج ،(حقوق اللاجئين) في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 17 ، العدد 01 ، جانفي 2009
- مارثيا ارشاندوي ، وآخرون :الهجرة الكبرى صوب الشمال المجلة اللاجئين والعدد148، عبد الكريم صايش، 2008
- محمد ابيد الزنتاسني ابراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2008

#### - مذكرات جامعية

- حمزة بوقريو ، اثر الهجرة على العلاقات الاورومغاربية بعد 2001.مذكرة ماستر علوم سياسة علاقات، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2015
- حنان حاجي ، حماية اللاجئين الدولية، مذكرة ماجستير حقوق قانون دولي ، جامعة باجي مختار ، عنابة 2011
- رشيد ساعد واقع الهجرة في الجزائر من منظور الأمن الانساني ، مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،

- رشيد ساعد، واقع الهجرة في الجزائر من منظور الأمن الأنساني ، مذكرة ماجستير علوم سياسية علاقات دولية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،

2012

- فايزة بركان ، آليات تصدي للهجرة غير شرعية ، مذكرة ماجستير في حقوق ، تخصص علم إجرام وعقاب ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011
- نبيل بويبية ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في المنطقة الصحراء الكبرى . مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم سياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011

- وليد خالد الربيع، اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي و القانون الدولي ( دراسة مقارنة). جامعة الكويت ، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية 2008
- وهيب حسن أحمد خدابخش، إقامة و إبعاد الأجانب (دراسة مقارنة بين التشريعات العربية و الفقه الإسلامي )، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 2014 .

#### - المداخلات و المحاضرات جامعية

- سمير قط ، الهجرة غير المنظمة م افريقيا الساحل والصحراء نحو الجزائر ، ملتقى وطني، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، 2013
- عبد الكريم بلعور، محاضرات في قانون الجنسية (على ضوء التعديلات الجديدة الواردة أمر 01-05)، ألفت على طلبة السنة الرابعة ليسانس جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون ،2006
- محمد عياد، الهجرة في مجال الاورومتوسطي – العوامل والسياسات ، ملتقى دولي جامعة بلقايد، تلمسان، 2014

## - المواقع الالكترونية

- إبراهيم دراجي : " الموسوعة العربية ( اللجوء والنزوح والهجرة )" ، مأخوذ من الموقع الالكتروني : <http://arab-ency.com.sy/law/details/25685> تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2022/04/20 على الساعة 09:15 صباحا
- جورج طرابيشي ، من زمن التوراة إلى زمن الديمقراطية، بحث منشور بموقع على الرابط : [daharchives.alhayat.com](http://daharchives.alhayat.com) تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/05 على الساعة 20.00
- عبد العزيز بن محمد السعودي ، حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون . رسالة ماجستير تشريع العدالة الجنائية ، جامعة نايف) ، 2007، موقع الكتروني <http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/> تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/06 10:00 صباحا
- المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات موقع الكتروني : <https://www.europarabct.com> تم الاطلاع عليه يوم 25 ماي 2022 على الساعة 15.03 بتوقيت الجزائر
- مفوضية الامم المتحدة لحماية اللاجئين موقع الكتروني : [unhcr-arabic.org](http://unhcr-arabic.org) تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/ 28 على ساعة 22:00
- موقع الكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki> تم الاطلاع عليه يوم 10 جوان 2022 على اساعة 17.30 مساء

- مراجع باللغة الأجنبية :

- Hocine labdelaoui, les dimensions sociopolitiques de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière. Européen université Institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008.
- Nacer-Eddine Hammouda. La migrations irrégulière vers et à travers l'Algérie. European université Institute , - (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, 2008.

الملاحق

# الملحق رقم 01

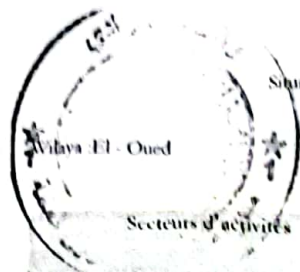
احصائيات الاجانب في الوادي



Ministère de l'Intérieur des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire  
 Direction Générale des Libertés Publiques et des Affaires Juridiques

Situation des étrangers sur le territoire national - Situation régulière: ( Par sexe, par situation et par Secteurs d'activités)

situation arrêtée : Avril 2022 ( 05/05/2022 10 17 38 ص )



| Secteurs d'activités      | Nombre d'étrangers en situation régulière |        |        | Total |
|---------------------------|-------------------------------------------|--------|--------|-------|
|                           | Hommes                                    | Femmes | Minors |       |
| Agriculture               | 1                                         |        |        | 1     |
| Artisans                  | 2                                         | 1      |        | 3     |
| Commerçant                | 18                                        |        |        | 18    |
| Energie                   | 10                                        |        |        | 10    |
| Etudiant                  | 22                                        | 2      |        | 24    |
| Profession libérale       | 1                                         |        |        | 1     |
| Professions divers        | 67                                        | 1      |        | 68    |
| Retraité et propriétaire  |                                           | 1      |        | 1     |
| Sans profession           | 75                                        | 156    | 130    | 361   |
| Santé                     | 33                                        | 89     |        | 122   |
| Urbanisme et construction | 20                                        | 1      |        | 21    |
| Total                     | 249                                       | 251    | 130    | 630   |

Source : SI Territorial intégré d'Aide à la Décision MICLAT 2021 (05/05/2022 à 10:17:31 ص)

Ministère de l'Intérieur des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire  
 Direction Générale des Libertés Publiques et des Affaires Juridiques

Situation des étrangers sur le territoire national - Situation régulière - ( Par sexe, par situation et par pays )  
 situation arrêtée : Avril 2022 ( 05/05/2022 10:17:12 ص )

Wilaya : El - Oued

Pays

|                                                                                                             | Hommes     | Nombre d'étrangers en situation régulière |            | Total      |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------------------------------------------|------------|------------|
|                                                                                                             |            | Femmes                                    | Minors     |            |
|  Bosnie-Herzégovine          |            | 1                                         |            | 1          |
|  Belgique                    |            | 1                                         |            | 1          |
|  Chine                       | 88         | 1                                         |            | 89         |
|  Cuba                        | 30         | 89                                        |            | 119        |
|  Egypte                      | 13         | 2                                         | 13         | 28         |
|  Sahara occidental           | 1          |                                           |            | 1          |
|  France                      | 3          | 5                                         | 10         | 18         |
|  Hongrie                     |            | 1                                         |            | 1          |
|  Iraq                        | 1          |                                           |            | 1          |
|  Jordanie                    | 1          |                                           |            | 1          |
|  Liban                       |            | 1                                         |            | 1          |
|  Libye                       |            | 3                                         |            | 3          |
|  Maroc                       | 5          | 10                                        | 2          | 17         |
|  Mali                        | 1          |                                           |            | 1          |
|  Mauritanie                  | 2          |                                           |            | 2          |
|  Niger                     |            | 1                                         |            | 1          |
|  Pakistan                  | 1          | 1                                         |            | 2          |
|  Palestine, Etat de        | 8          | 3                                         | 12         | 23         |
|  République arabe syrienne | 4          | 2                                         | 2          | 8          |
|  Tchad                     | 2          |                                           |            | 2          |
|  Tunisie                   | 72         | 126                                       | 91         | 289        |
|  Ukraine                   |            | 3                                         |            | 3          |
|  Yémen                     | 17         | 1                                         |            | 18         |
| <b>Total</b>                                                                                                | <b>219</b> | <b>251</b>                                | <b>130</b> | <b>630</b> |

Source: SI Territorial Intégré d'Aide à la Décision MCLAT 2021 (05/05/2022 à 10:17:07 ص)

Ministère de l'Intérieur des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire  
Direction Générale des Libertés Publiques et des Affaires Juridiques

Situation des étrangers sur le territoire national - Situation régulière - ( Par sexe, par situation et par wilaya)

situation arrêtée : Avril 2022 ( 05/05/2022 10:16:45 ص )

Wilaya : El - Oued

| Wilayas      | Nombre d'étrangers en situation régulière |        |        | Total |
|--------------|-------------------------------------------|--------|--------|-------|
|              | Hommes                                    | Femmes | Mixtes |       |
| 39-El - Oued | 249                                       | 251    | 130    | 630   |
| Total        | 249                                       | 251    | 130    | 630   |

Source: S.I Territorial Intégré d'Aide à la Décision: M.I.C.L.A.T 2021 (05/05/2022 à 10:16:45 ص)

## فهرس المحتويات

| الصفحة | العنوان                                                                        |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------|
|        | اهداء                                                                          |
|        | شكر وعرفان                                                                     |
| أ      | المقدمة                                                                        |
| 8      | الفصل الاول<br>الإطار المعرفي المفاهيمي لظاهرة الأجانب                         |
| 10     | المبحث الأول : ماهية الاجنبي                                                   |
| 10     | المطلب الأول : مفهوم الأجنبي                                                   |
| 10     | أولا: تعريف الأجنبي                                                            |
| 13     | ثانيا: أساس تمييز الأجنبي عن الوطني                                            |
| 14     | المطلب الثاني : المفاهيم المشابهة والمرتبطة بالأجنبي                           |
| 14     | اولا : اللاجئين                                                                |
| 15     | ثانيا : النزوح                                                                 |
| 16     | ثالثا : المهاجر                                                                |
| 17     | رابعا : ابن السبيل                                                             |
| 18     | المطلب الثالث : الأصناف المكونة للأجنبي وطبيعة العلاقة بينهما                  |
| 18     | اولا : علاقة الهجرة الغير الشرعية باللجوء                                      |
| 19     | ثانيا : علاقة الهجرة الشرعية بالنزوح                                           |
| 20     | المبحث الثاني : السيورة التاريخية للأجنبي ومنظومته القانونية في الداخل والخارج |
| 20     | المطلب الاول: هجرات الأجانب عبر التاريخ                                        |
| 20     | اولا : المهاجرون                                                               |
| 23     | ثانيا: اللاجئين                                                                |
| 30     | المطلب الثاني : التشريعات الأوربية والمواثيق الدولية المنظمة للاجانب .         |
| 33     | اولا: المواثيق الدولية المنظمة لظاهرة الاجانب                                  |
| 35     | ثانيا: الإتفاقيات الخاصة بحماية العمال المهاجرين والنازحين                     |
| 36     | المطلب الثالث : التشريعات الجزائرية المنظمة لظاهرة الاجانب .                   |
| 39     | خلاصة الفصل                                                                    |

|    |                                                                                             |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| 40 | الفصل الثاني<br>السياسة الجزائرية الرسمية والغير الرسمية اتجاه ظاهرة الأجانب                |
| 42 | المبحث الأول : اسباب هجرة الأفارقة إلى الجزائر                                              |
| 42 | المطلب الأول : الأسباب الإقتصادية والإجتماعية لهجرة الافارقة الى الجزائر                    |
| 43 | المطلب الثاني : الأسباب السياسية والأمنية لهجرة الافارقة الى الجزائر                        |
| 46 | المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية والديمغرافية لهجرة الافارقة الى الجزائر.                   |
| 49 | المبحث الثاني : إنعكاسات ظاهرة الاجانب على الأوضاع العامة في الجزائر .                      |
| 49 | المطلب الأول : التداعيات السياسية والأمنية .                                                |
| 52 | المطلب الثاني : التداعيات الإجتماعية والإقتصادية .                                          |
| 54 | المبحث الثالث : آليات الحكومة الرسمية و الغير رسمية<br>للتعامل مع ظاهرة الاجانب في الجزائر. |
| 54 | المطلب الأول : الآليات الأمنية و السياسية                                                   |
| 57 | المطلب الثاني : الآليات الإجتماعية والإقتصادية .                                            |
| 61 | المطلب الثالث : الآليات القانونية .                                                         |
| 64 | خلاصة الفصل                                                                                 |
| 65 | الخاتمة                                                                                     |
|    | قائمة المراجع                                                                               |
|    | الملاحق                                                                                     |
|    | الفهرس                                                                                      |
|    | الملخص                                                                                      |

## فهرس الاشكال

| رقم<br>الصفحة | عنوان الشكل                       | رقم<br>الشكل |
|---------------|-----------------------------------|--------------|
| 51            | خريطة تبين مسالك المهاجري السريين | 01           |

## فهرس الجداول

| رقم<br>الصفحة | عنوان الجدول                                                         | رقم<br>الجدول |
|---------------|----------------------------------------------------------------------|---------------|
| 45            | نسبة المهاجرين من افريقيا جنوب الصحراء الى الجزائر حسب اسباب الهجرة. | 01            |
| 47            | نسبة الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر. | 02            |
| 48            | نسبة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الجزائر حسب الجنسيات      | 03            |
| 59            | يبين عدد اللاجئين الذين حصلوا على مساعدة من المفوضية في الجزائر      | 04            |

## الملخص

تناولت هذه الدراسة لسياسة الجزائر اتجاه ظاهرة الاجانب وذلك من خلال التطرق الى مفهوم الاجنبي واصنافهم مع التركيز على المهاجرين واللاجئين باعتبارهم حالات خاصة من الاجانب والتطرق الى المعاهدات الدولية والوطنية المنظمة لهذه الظاهرة مع التركيز على مدى تأثيرها على المستوى المحلي والاسباب التي جعلت من الجزائر قبلة للاجانب وخاصة الافارقة الذين جعلوا من البلاد مركز عبور الى اوروبا وهذا بسبب موقعها الجغرافي و منهم من استقر بها لأسباب اقتصادية وهربا من الظروف الأمنية في بلادهم والاليات الرسمية والغير رسمية المعتمدة من الحكومة لتعامل مع هذه الظاهرة .

**الكلمات المفتاحية :** الاجانب ، السياسة ، ظاهرة الاجانب

## abstract

This study dealt with Algeria's policy towards the phenomenon of foreigners, by addressing the concept of the foreigner and their types, with a focus on immigrants and refugees as special cases of foreigners, and addressing the international and national treaties regulating this phenomenon, with a focus on the extent of its impact on the local level and the reasons that made Algeria a destination for foreigners, especially The Africans who made the country a transit center to Europe and this is because of its geographical location, and some of them settled there for economic reasons and to escape the safe conditions in their countries and the official and unofficial mechanisms approved by the government to deal with this phenomenon.

**Keywords:** foreigners, politics, the phenomenon of foreigners